# الاستثمار الأجنبي المباشر وإسهاماته في ضوء تحديات الاقتصاد المصري

دكتور/أشرف السيد حامد قبال(۞)

**مقدمـــة:**

تعتبر تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر من أهم مصادر التمويل الخارجى للدول النامية فى التسعينات من القرن العشرين، حيث يتم الاعتماد عليها فى تمويل الفجوة بين الاستثمار والمدخرات المحلية كما أن للاستثمار الأجنبى المباشر آثارا ايجابية محتملة على الميزان التجارى وميزان المدفوعات، وكذلك على الاقتصاد المصرى تتمثل فى نقل التكنولوجيا المتقدمة، والخبرات التسويقية والإدارية بما يساهم فى ارتفاع مستوى إنتاجية، لذا تسعى كافة بلدان العالم (المتقدم والنامى) إلى اتخاذ الإجراءات ووضع السياسات التى تساعد على جذبه .

ويهدف هذا البحث إلى الوقوف على واقع وملامح الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر، ودورة فى علاج أو التخفيف من حدة بعض مشكلات الاقتصاد المصري، في ضوء اهتمامات المشرع المصري بالعمل على تشجيع الاستثمارات المصرية والعربية والأجنبية ، وذلك لتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والتى من أهمها[1].

(١) العمل على انسياب رؤوس الأموال العربية والأجنبية من الخارج لسد العجز فى المدخرات المحلية وبالتالى المساهمة فى تمويل المشروعات الاستثمارية التى تتطلبها خطط التنمية الاقتصادية فى مصر.

(٢) تحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة، وذلك بتشجيع الاستثمار فى الأقاليم النائية والمناطق الجديدة بهدف إنشاء مناطق جذب جديدة لإعادة توزيع الخريطة السكانية فى مصر بما يتلاءم واستخدام الموارد الطبيعية فى كل إقليم وتخفيض الضغط السكاني للمدن الكبرى.

---

۞) مدرس الاقتصاد والمالية العامة ـ كلية الشريعة والقانون بطنطا

(١) د/السيد عبد المولى ـ المعاملة الضريبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة ـ دار النهضة العربية ـ ١٩٩٠م ـ ص١٦١، ١٦٢.

(٣) تحقيق التوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة بما يتفق ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

(٤) المساهمة فى حل مشكلة البطالة وذلك بتشجيع الاستثمارات كثيفة الاستخدام للأيدى العاملة مع رفع المستوى المادى والفنى لهذه العمالة من خلال العمل فى المشروعات الاستثمارية.

(٥) المساهمة فى رفع المستوى الفنى الإنتاجى وذلك لتشجيع الاستثمارات المصاحبة للتكنولوجيا المتطورة.

(٦) تخفيف العبء عن ميزان المدفوعات، وذلك بتشجيع الصناعات بصفة عامة، والتصديرية على وجه الخصوص، والحد من الواردات.

تلك هى أهم الأهداف الاقتصادية التى يرمى المشرع المصرى تحقيقها من وراء تشجيعه للاستثمارات الأجنبية على الانسياب إلى مصر، فهل ساهمت الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى تحقيق هذه الأهداف أم لا؟

سوف يحاول هذا البحث أن يجيب على هذا التساؤل ، من خلال التقسيم الذى نتناوله على النحو التالى :

المبحث الأول : التحديات الاقتصادية وملامح تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر

وذلك فى عدة مطالب على النحو الآتى :

المطلب الأول : التحديات الاقتصادية والاستثمار الأجنبى المباشر .

المطلب الثانى : سياسات تطوير المناخ الاستثمارى فى مصر .

المطلب الثالث : مؤشرات الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٠/٢٠٠٩).

المطلب الرابع : هيكل الاستثمار الأجنبى المباشر وتوزيعاته القطاعية .

المطلب الخامس : مصادر تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر .

المبحث الثانى : إسهامات الاستثمار الأجنبى المباشر فى علاج بعض مشكلات الاقتصاد المصرى .

وذلك فى عدة مطالب :

المطلب الأول : الاستثمار الأجنبى المباشر وتخفيف العبء عن ميزان المدفوعات

المطلب الثانى : الاستثمار الأجنبى المباشر وسد الفجوة التكنولوجية فى مصر

المطلب الثالث : الاستثمار الأجنبى المباشر وخلق فرص للعمل

المطلب الرابع : الاستثمار الأجنبى المباشر وسد فجوة الموارد المحلية

الخاتمة والتوصيات.

## المبحث الأول
## التحديات الاقتصادية وملامح تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر

يهدف هذا المبحث إلى التعرف على التحديات الاقتصادية التى تواجه البلدان المضيفة ومن بينها مصر وكذلك التعرف على أهم سياسات تطوير مناخ الاستثمار فى مصر ، ومؤشرات هذا الاستثمار ، وهيكله وتوزيعاته القطاعية ، وأهم مصادر تدفقه .

### المطلب الأول
### التحديات الاقتصادية والاستثمار الأجنبى المباشر

إن التحدى الاقتصادى الذى يواجه البلدان المضيفة هو تحدى ثلاثى الأبعاد يتمثل فى كيفية إضافة القيمة من خلال الأنشطة التى تقوم بها الشركات والمشروعات الاستثمارية دولية النشاط ، وكيفية استغلال هذه القيمة محليا ، وكيفية استخدام الإيرادات المحققة على أفضل وجه .

- فمن حيث البعد المتصل بإضافة القيمة ، فإن الفوائد الناشئة عن مشاركة الشركات دولية النشاط تتفاوت بحسب البلد ، فالبلدان النامية التى تمتلك ما يكفى من الموارد المالية والخبرات الفنية والهندسية والشركات المملوكة للدولة ذات القدرات التقنية قد نجحت فى تطوير قدراتها على استغلال مواردها الطبيعية ، ومن الأمثلة النموذجية على ذلك مثال : غرب أسيا حيث يجرى قدر كبير من أنشطة استخراج النفط والغاز باستخدام تكنولوجيا معروفة وبقدر قليل من المشاركة من قبل الشركات الأجنبية ، أما فى حالة البلدان الأخرى التى تفتقر إلى التمويل والقدرة على إدارة المشاريع كثيفة الاستخدام لرأس المال ، والتى تنطوى على درجة عالية من المخاطر وعلى صعوبات تكنولوجية فى بعض الأحيان ، ساعدت مشاركة الشركات دولية النشاط فى تعزيز إنتاج هذه البلدان وصادراتها[1] .

(١) مؤتمر الأمم المتحدة لتجارة والتنمية ، تقرير الاستثمار العالمى ، ٢٠٠٧، الشركات غير الوطنية والصناعات الاستخراجية والتنمية، ص٣٨.

وعلى الرغم من إن هناك بدائل للشركات دولية النشاط فى ما يتعلق بالحصول على التمويل، فإن هذه المصادر البديلة قد لا تكون متاحة لمؤسسات الأعمال المحلية فى جميع البلدان، ومن مزايا إشراك الشركات دولية النشاط فى تمويل مشاريع التنمية، إن هذا التمويل لا يرتب على حكومات البلدان المضيفة ديوناً خارجية، وإنه يأتى مصحوباً بأصول أخرى مثل التكنولوجيا والخبرة الإدارية، ولكن لمشاركة هذه الشركات ثمنها فهى تطالب بحصة كبيرة من الإيرادات المحققة، كما قد تعيد إلى أوطانها نسبة معينة مما يؤثر فى تقاسم القيمة الناشئة .

- أما من حيث البعد الثانى من أبعاد التحدى الاقتصادى ـ أى استغلال القيمة محلياً ـ فإن الشركات الاستثمارية دولية النشاط تؤثر فيه فى شكل عمالة وأجور، ومشتريات محلية وإيرادات حكومية فى شكل ضرائب أو إتاوات أو عوائد أرباح، ولكن يلاحظ أن ثمة عمليات لا توفر عموما إلا قدرا محدود من فرص العمل (استخراج المعادن مثلا) وبالتالى فليس لها إلا قدر محدود من التأثير فى العمالة، حيث تستخدم هذه الشركات تكنولوجيات وعمليات أكثر استخداما لرأس المال مقارنة بالشركات المحلية ، هذا بالإضافة إلى قيام تلك الشركات باستخدام الموردين الأجانب لمختلف المدخلات[1] ..
- أما البعد الثالث من أبعاد التحدى الاقتصادى فلا يرتبط بالنشاط الاستثمارى للشركات دولية النشاط بصورة مباشرة ، فالأثر الإنمائى الإجمالى للإيرادات المحققة هو أثر تحدده فى النهاية الطريقة التى تقوم بها الحكومة بإدارة وتوزيع واستخدام الإيرادات العائدة للبلد المضيف ومدى دعم هذه الإيرادات للأهداف الإنمائية ولاحتياجات الأجيال الحالية والمقبلة على السواء[2].

(١) الأونكتاد – تقرير الاستثمار العالمى ٢٠٠٧ – مرجع سابق ص ٣٩ .
(٢) الأونكتاد – تقرير الاستثمار العالمى ٢٠٠٧ – مرجع سابق ص ٤٠ .

## المطلب الثاني
## سياسات تطوير مناخ الاستثمار الأجنبي في مصر

اتبعت مصر في منتصف السبعينات من القرن العشرين سياسة الانفتاح الاقتصادي وأصدر المشرع المصري العديد من قوانين الاستثمار، والتي كان أولها القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ فى شأن نظام استثمار رأس المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة، والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧، هذا بالإضافة إلى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ فى شأن تنظيم الاستثمار بالمجتمعات العمرانية الجديدة، والقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ فى شأن تكوين شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة، وقد كانت النتائج التى تمخضت عنها هذه القوانين متواضعة[١]. وهو ما دعى المشرع المصرى إلى إصدار القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ ليحل محل القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤، والذى استهدف فيما استهدفه تشجيع المزيد من الاستثمارات المصرية والعربية والأجنبية للمشاركة فى تنفيذ أهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل كبير. ولكن على الرغم من ضخامة المزايا والضمانات التى قررها المشرع المصرى للاستثمار الأجنبى المباشر من خلال تلك القوانين التى صدرت منذ منتصف السبعينات وحتى نهاية الثمانينات، فإن المحصلة كانت متدنية إلى حد كبير سواء من ناحية حجم التدفقات للاستثمارات أم من ناحية عدم استقراره وتذبذبه بين الزيادة والتراجع أم من ناحية مدى إسهامه فى برامج الإنماء الاقتصادى والاجتماعى فيها[٢]. بسبب مجموعة من المشاكل مثل ارتفاع معدل التضخم، ووجود سيطرة من جانب القطاع العام علي الأنشطة الاقتصادية، وتعدد أسعار الصرف، وما صاحبها من عدم استقرار وفي التسعينات من القرن العشرين اشتدت حاجة مصر الي الاستثمار الأجنبي المباشر إبان تنفيذها لبرامج الإصلاح الاقتصادي والإصلاح الهيكلي وحاجتها إلى التمويل للتحضير لمرحلة الانطلاق، وقد اعتبر تشجيع

(١) راجع تحليل شامل لهذه القوانين د. سامى عفيفى حاتم، الاقتصاد المصرى بين الواقع والطموح، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية.الطبعة الأولى ١٩٨٨ ص٧٥.

(٢) حسنى مهران، الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر وإمكانات تطويره، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الثامن- العدد الأول ٢٠٠٠، ص١٧.

الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي أحد محاور الاستقرار الاقتصادي، ومن ثم اتخذت مجموعة من الإجراءات لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر تمثلت في صدور القانون رقم ( ٨ ) لسنة ١٩٩٧ والذي أضاف العديد من المجالات الاستثمارية الجديدة، وتضمن العديد من الضمانات ضد التأمين والمصادرة ، واهتمامه بزيادة الإعفاءات الضريبية، واختصاره الفترة الزمنية اللازمة لإقامة مشروع ، ونتيجة لكل هذه المزايا شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تزايداً مستمراً .

إزاء كل ما تقدم تعمل وزارة الاستثمار على تنمية وتشجيع الاستثمارات المصرية والعربية والأجنبية وذلك عن طريق تهيئة المناخ الملائم وإزالة معوقات الاستثمار، وزيادة القدرة التنافسية للنشاط الاقتصادي وتشجيع وزيادة فرص الاستثمار المحلى والأجنبى المباشر وغير المباشر. ومن ثم قامت الوزارة فى الفترة من نوفمبر إلى ديسمبر ٢٠٠٤ بالإشراف على تنفيذ بحث ميدانى حول معوقات الاستثمار كما يراها المستثمرون، شمل (١١٣٠) شركة ممثلة محافظات الجمهورية المختلفة، وموزعة على مختلف الصناعات. وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج المهمة التى اتضح منها أن المشاكل المتعلقة بالقواعد التنظيمية وتأسيس الشركات ومشاركة القطاع الخاص تأتى فى المرتبة الثالثة من وجهة نظر المستثمرين بعد الضرائب وأسعار الصرف[١].

- والجدير بالذكر أنه قد تم التعامل مع العديد من تلك المعوقات فى إطار الخطوات الإصلاحية التى اتخذتها الحكومة فى الآونة الأخيرة عن طريق تهيئة وتحسين مناخ الاستثمار، ومن خلال اتخاذ العديد من الإجراءات فى مجالات تطوير الإطار التشريعى، والتطوير المؤسسى والتنظيمى، وتطوير نظم العمل وتيسير إجراءات الاستثمار والترويج للاستثمار عربياً ودولياً، وتطوير العمل فى المناطق الحرة، بالإضافة إلى تفعيل المنطقة الاقتصادية الخاصة بشمال

(١) وزارة الاستثمار، تقرير الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، عن تشجيع وزيادة الاستثمارات المصرية والعربية والأجنبية، ٢٠٠٥/٢٠٠٦، ص١.

غرب خليج السويس، وأخيراً التعاون الدولى فى مجال الاستثمار. ويمكن التعرف على أهم هذه الإجراءات على النحو التالى[1]:

- صدر القانون رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٥ بتعديل بعض أحكام قانونى ضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون (٨) لسنة ١٩٩٧، والشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١، ويتوافق القانون مع قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥، فيما يتعلق بإلغاء الإعفاءات الضريبية انطلاقاً من ثبوت ضعف منهج الإعفاءات فى تشجيع الاستثمار من ناحية، وتوحيد قواعد تأسيس الشركات والتمتع بالضمانات والأخذ بأيسر الإجراءات فى القوانين المتعلقة بتأسيس الشركات، وتنظيم تملك العقارات والأراضى اللازمة لمباشرة النشاط، والسماح للشركات التى تعمل بنظام المناطق الحرة بالتحول للعمل بنظام الاستثمار الداخلى وفقاً لقانون ضمانات وحوافز الاستثمار، وتطبيق مبدأ الفصل بين ملكية الشركات وإدارتها إعمالاً لقواعد حوكمة الشركات.
- ثم صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٢٤٧) لسنة ٢٠٠٤ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون ضمانات وحوافز الاستثمار وتعديلاته، وبما يتفق وسياسة الدولة فى تبسيط إجراءات الاستثمار وتنوع الأنشطة الاستثمارية.
- صدر القانون رقم (٣) لسنة ٢٠٠٥ والخاص بحماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، بما يهيئ المناخ العام للاقتصاد المصرى، ويحفز على حماية وجذب المزيد من الاستثمارات.
- فى نهاية يناير ٢٠٠٥، وفى إطار الترويج للاستثمار فى مصر[2] تم استكمال المرحلة الأولى لنشر أول بوابة للاستثمار على شبكة الإنترنت (باللغة العربية

(١) وزارة الاستثمار، تقرير وزارة الاستثمار والهيئات التابعة لها عن العام المالى ٢٠٠٥/٢٠٠٦ عن (تشجيع وزيادة الاستثمارات المصرية والعربية والأجنبية) ص٨.

(٢) تقرير وزارة الاستثمار فى عام ٢٠٠٦، عن تشجيع وزيادة الاستثمارات المصرية والعربية والأجنبية. ص١١.

والإنجليزية) تستهدف الترويج للاستثمار فى مصر وتقديم الخدمات للمستثمرين العرب والأجانب، بحيث تخدم المستثمرين فى مختلف جوانب الاستثمار.

- فى ١٧ مارس ٢٠٠٥ تم البدء فى تنفيذ المرحلة الثانية من بوابة الاستثمار حيث تهدف إلى وضع نظام متكامل لمتابعة الشكاوى (استثمار، تأمين...إلخ) والرد عليها، بالإضافة إلى عمل نظام يربط بين المستثمرين ومنظمات الأعمال فى مصر لتوسيع مجالات الاستثمار وتنوعها.
- تفعيل التعاون مع التمثيل التجارى والسفارات لاستهداف شركات استثمارية محددة.
- المشاركة فى المؤتمرات الإقليمية والدولية الهامة المعنية بقضايا الاستثمار للتعريف بمزايا وحوافز وضمانات الاستثمار فى مصر، والتركيز على جذب استثمارات عالمية كبرى، وتشجيع كبار المستثمرين العرب على الاستثمار فى مصر.
- إجراء اتصالات بممثلى المنظمات الإقليمية الهامة مثل منظمات الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات (MIGA)، والمكتب الاستشارى الأيرلندى (IDI) ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD) والاتحاد الأوربى (EU) والمنظمة الدولية لهيئات ترويج الاستثمار (WAIPA) لوضع خطة عمل مشتركة.

هذا بالإضافة إلى القيام بعمل حصر شامل للفرص والمشروعات الاستثمارية، وتوفير المعلومات عن المشروعات الكبرى والإستراتيجية.

- كما قامت مصر بالعمل على دعم التعاون وتبادل المعلومات والبيانات مع مؤسسات التصنيف الائتمانى السيادى العالمية، مثل موديز (Moody's) وستاندر آندبورز (STandard and Poor's) وفيتش (Fitch)، من أجل مراجعة التصنيف الائتمانى لمصر بما يعكس التطورات والإصلاحات الاقتصادية

والسياسية فى الفترة الأخيرة، وقد أسفر ذلك عن تعديل توقعات الجدارة الائتمانية لمصر من سلبية إلى مستقرة، كما أصدرت مؤسسة ستاندرد اندبورز تقريراً إيجابياً عن الاقتصاد المصرى فى منتصف مارس ٢٠٠٥[١].

- قامت الهيئة باتخاذ العديد من الإجراءات فى تيسير وتبسيط إجراءات تأسيس الشركات من خلال تطبيق نظام الشباك الواحد بمجمع خدمات الاستثمار.
- إصدار بطاقة المستثمر العربى والعمل بها اعتباراً من ديسمبر ٢٠٠٦ وذلك بالتنسيق مع وزارة الداخلية لتيسير التعامل مع الجهات الحكومية.
- اختصار المدة الزمنية اللازمة فى تأسيس الشركات إلى ٧٢ ساعة كحد أقصى بعد أن كانت تستغرق أكثر من شهرين.
- صدور القانون رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٧ بشأن تعديل بعض أحكام قانون ضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بإضافة باب جديد تحت عنوان (مناطق الاستثمار، والذى يسمح بإنشاء مناطق استثمارية جديدة على غرار المناطق الحرة ولكن دون تمتعها بأية إعفاءات ضريبية، وتهدف تلك المناطق الاستثمارية الجديدة إلى إقامة تجمعات استثمارية تخضع لإدارة واحدة تديرها بفكر وآليات حديثة .
- صدور القانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨ بإصدار قانون لإنشاء المحاكم الاقتصادية لسرعة الفصل فى المنازعات الاقتصادية، بما يحقق وصول الحقوق لأصحابها على نحو ناجح مع كفالة حقوق الدفاع كاملة[٢].

كما شهد العام المالى ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ تبنى عدة إجراءات لتطوير العمل بالمناطق الحرة وتعزيز كفاءة أداء الخدمات بتلك المناطق[٣].

(١) وزارة الاستثمار، تقرير الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، عن تشجيع وزيادة الاستثمارات المصرية والعربية والأجنبية، ص١٨-١٩.
(٢) تقرير أداء وزارة الاستثمار والجهات التابعة لها الصادر عن وزارة الاستثمار، ٢٠٠٩ ص١٣، ١٤ .
(٣) لمزيد من التفاصيل حول هذه الإجراءات راجع تقرير أداء وزارة الاستثمار للعام المالى ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ص٦٢، ٦٣.

## المطلب الثالث
## مؤشرات الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر
## خلال الفترة ٢٠٠٠ـ ٢٠٠٩

مع ظهور العديد من المؤشرات السابقة الدالة على استقرار الأمور وقيام مصر بتشجيع الاستثمارات الخاصة حدث تغير إيجابى نحو تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إلى مصر وفيما يلى عرض لأهم ما تم تحقيقه من نتائج ومؤشرات خلال الفترة منذ العام المالى ٢٠٠٠/٢٠١١ وحتى العام المالى ٢٠٠٨/٢٠٠٩ .

**صافى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر:**

لقد ارتفع صافى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر من ٥٠٩ مليون دولار فى العام المالى ٢٠٠٠/٢٠٠١ ، ليصل إلى ٦,١ مليار دولار فى العام المالى ٢٠٠٥/٢٠٠٦ و١١,١ مليار دولار فى العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٧ و١٣,٢ مليار دولار خلال العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ، ولكن سرعان ما انخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة ـ كنتيجة طبيعية متوقعة لتداعيات الأزمة المالية العالمية وتراجع صافى تدفقات الاستثمار الأجنبى الوافدة إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فبلغ صافى التدفقات ٨,١ مليار دولار خلال العام المالى ٢٠٠٨/٢٠٠٩ محققاً انخفاضاً نسبته ٣٩٪[١] .

وبصفة عامة أسفرت جهود تشجيع الاستثمار عن جذب ٤٢,٤ مليار دولار كصافى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر منذ يوليو ٢٠٠٤ وحتى يونيو ٢٠٠٩ كما تم تأسيس نحو ٣٠ ألف شركة جديدة منذ يوليو ٢٠٠٤ وحتى يونيو ٢٠٠٩ وقيام نحو ٦٠٠٠ شركة قائمة بالفعل بإجراء توسعات، وارتفاع استثمارات القطاع الخاص من ٣٧,١مليار جنيه إلى ١١٣,٥ مليار جنيه عن نفس الفترة كما تم إنشاء (٦) مناطق استثمارية تعمل فى مجالات صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، والصناعات الخفيفة والمتوسطة، والصناعات الكهربائية، والصناعات البتروكيماوية والأنشطة السياحية، والأنشطة الإعلامية[٢] .

(١) وزارة الاستثمار، تقرير أداء وزارة الاستثمار والجهات التابعة لها عن العام المالى ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ص٢٥.
(٢) وزارة الاستثمار، تقرير أداء وزارة الاستثمار والجهات التابعة لها عن العام المالى ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ص١٠.

ويعرض الشكل التالى تطور صافى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر خلال العام المالى ٢٠٠٠/٢٠٠١ وحتى العام المالى ٢٠٠٨/٢٠٠٩ :

**شكل رقم (١-١٢)**

**تطور صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ٢٠٠/٢٠٠١ ـ ٢٠٠٨/٢٠٠٩**

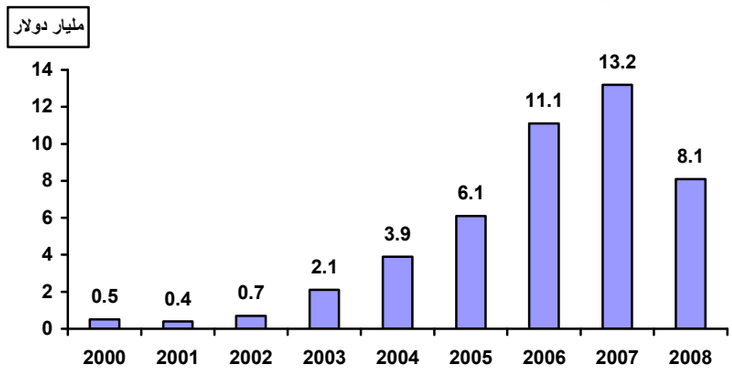


ويعود تراجع صافى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر «للداخل» بهذا المعدل السابق للتراجع الملحوظ فى كل من :

صافى الاستثمارات الواردة لتأسيس شركات أو زيادة رؤوس أموالها لتسجل ٢,٣ مليار دولار (مقابل ٦,٤) مليار دولار.

حصيلة بيع شركات وأصول إنتاجية لغير المقيمين لتقتصر على ٠,٣ مليار دولار (مقابل ٢,٣ مليار دولار) فى عام ٢٠٠٨ .

بينما ارتفع صافى الاستثمارات المباشرة لقطاع البترول ليبلغ ٥,٤ مليار دولار خلال سنة العرض مقابل ٤,١ مليار دولار عام ٢٠٠٨ ، وتجدر الإشارة إلى أنه قد حدث تحسن فى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر للداخل خلال الربع الرابع من السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ حيث سجل تحسناً بمعدل ٤٤,٨٪ مقارنة بنفس الفترة من السنة المالية السابقة نتيجة لزيادة صافى استثمارات قطاع البترول (تتضمن مقابل المشاركة فى إنتاج حقل أبوقير)[١] .

(١) البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩، ص٨٢.

## المطلب الرابع
## هيكل الاستثمار الأجنبى المباشر وتوزيعاته القطاعية

استحوذ قطاع البترول خلال العام المالى ٢٠٠٨/٢٠٠٩ على ٥,٣٥٦,٦ مليون دولار (بما يمثل ٦٦٪ من صافى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر) مقارنة بـ ٤,١٣٦,٢ مليون دولار خلال العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٨ (بما يمثل ٣١,٢٪) كما بلغ صافى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر فى القطاعات الاقتصادية غير البترولية ٢,٧٥٦,٨ مليون دولار خلال العام المالى ٢٠٠٨/٢٠٠٩ مقارنة بـ ٩,١٠٠,٣ مليون دولار خلال العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٨[١].

ويوضح الجدول التالى تطور صافى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر فى قطاع البترول والقطاعات الاقتصادية غير البترولية منذ العام المالى ٢٠٠٤ـ٢٠٠٥ وحتى العام المالى ٢٠٠٨/٢٠٠٩ .

**التوزيع القطاعى لصافى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر**

| البيـــــان | العام المالى ٢٠٠٤/٢٠٠٥ | العام المالى ٢٠٠٥/٢٠٠٦ | العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٧ | العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٨ | العام المالى ٢٠٠٨/٢٠٠٩ |
|---|---|---|---|---|---|
| تأسيس شركات جديدة وزيادة رؤوس الأموال المصدرة. | ٩٢٥,٦ | ٣,٣٤٧,٨ | ٥,٢٢٧,٢ | ٦,٣٦٨,٤ | ٢,٣١٤,٩ |
| طرح الأصول والشركات لغير المقيمين | ٣٩٠,٨ | ٩٠٥,٧ | ٢,٧٧٢,٢ | ٢,٣٣٧,٠ | ٣٠٣,٥ |
| الاستثمارات العقارية | ١٦,٥ | ٢٥,٧ | ٣٩,٠ | ٣٩٤,٩ | ١٣٨,٤ |
| قطاع البترول | ٢,٥٤٠,٢ | ١,٨٣٢,٢ | ٣,٠١٤,٨ | ٤,١٣٦,٢ | ٥,٣٥٦,٦ |
| صـــافى تـــدفقات الاســـتثمار الأجنبى المباشر | ٣,٨٧٣,١ | ٦,١١١,٤ | ١١,٠٥٣,٢ | ١٣,٢٣٦,٥ | ٨,١١٣,٤ |

المصدر : البنك المركزى المصرى. (داخل تقرير الهيئة العامة للاستثمار ، ص٢٦)

فلقد استحوذ تأسيس الشركات الجديدة والتوسعات فى الشركات القائمة خلال العام المالى ٢٠٠٨/٢٠٠٩ على نحو ٢,٣١٥ مليون دولار من صافى تدفقات

(١) وزارة الاستثمار، تقرير أداء وزارة الاستثمار والهيئات التابعة لها عن العام المالى ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ص٢١٥.

الاستثمار الأجنبى المباشر، وبلغت حصيلة طرح الشركات والأصول الإنتاجية المحلية (فى القطاعين الخاص والعام للبيع لغير المقيمين نحو ١٣٨ مليون دولار خلال نفس الفترة).

وإذا كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد شهدت منذ العام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ طفرة كبيرة فى صافى تدفقاتها (٦,١ مليار دولار) إلى (١١,١) مليار دولار عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ بنسبة زيادة ٨٢٪ وضعت مصر على رأس قائمة دول شمال أفريقيا المتلقية لرأس المال الأجنبى، وفى المركز الثانى على مستوى القارة الإفريقية وفقاً لإحصائيات منظمة الأوتكتاد لعام ٢٠٠٦[١]. فإن هذه الاستثمارات قد شهدت تطوراً آخر تمثل فى تغير فى هيكلها القطاعى لصالح الأنشطة غير البترولية والتى صارت تستحوذ على الشطر الأكبر من الاستثمارات الأجنبية (٤٧٪-٥٥٪) بعد أن كانت لا تتعدى نسبتها ٢٤٪ فى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥.

وتفيد البيانات الواردة عن الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة[٢]. أن نصيب القطاعات البترولية عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ بلغ ٦٥٪، ثم انخفض فى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ليبلغ ٣٠٪ ثم ٢٨٪ على التوالى فى عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ ثم ٣١٪ فى عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ولكن الاستثمارات الأجنبية فى هذا القطاع عاودت الارتفاع فى تدفقاتها عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ إذ بلغت ٦٧٪ من جملة التدفقات.

- أما نصيب القطاعات غير البترولية خلال تلك الفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥ـ ٢٠٠٨/٢٠٠٩ فقد تراوحت بين النسب التالية (٢٤٪ ثم ٥٥٪ ثم ٤٧ ثم ٤٩٪ ثم عاد إلى الانخفاض فى عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ فكان نصيبه ٢٨٪).
- بينما كانت عوائد إدارة الأصول المملوكة للدولة تقدر بـ١١٪ ثم بلغت ١٥٪ فى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ثم وصلت إلى ٢٥٪ فى العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٧، ثم تراجعت إلى ٢٠٪ فى عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨، ثم وصلت إلى أدنى مستوى لها (٥٪) فى العام المالى ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

(١) UNCTAD. World Investment Report, 2006.

(٢) البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى ٢٠٠٧/٢٠٠٨.

- إذن أهم ما يلاحظ على هيكل الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٨ تزايد الأهمية النسبية للاستثمارات الأجنبية فى القطاعات غير البترولية لتقترب من ٤٩٪ من جملة الاستثمارات الأجنبية مقابل (٤٧٪) فى العام السابق وكذلك للقطاعات البترولية ٢٨٪ إلى ٣١٪، فى حين تراجعت الأهمية النسبية لحصيلة بيع شركات محلية لمستثمرين أجانب من ٢٥٪ إلى ١٧٪[١].
- وتبرز المقارنة بين هيكل الاستثمار الأجنبى المباشر ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ونظيره فى العام السابق مباشرة التوجه المكثف نحو القطاعات البترولية فى حين شهدت القطاعات الأخرى وعمليات الاستحواذ والاستثمار العقارى تراجعاً ملحوظاً فى أهميتها النسبية (راجع الجدول التالى).

مليار دولار

| القطاع/ النشاط | ٢٠٠٨/٢٠٠٧ | (٪) | ٢٠٠٩/٢٠٠٨ | (٪) | اتجاه التغير |
|---|---|---|---|---|---|
| تدفقات لقطاع البترول | ٤,١ | ٣١,١ | ٥,٤ | ٦٦,٧ | ↑ |
| تدفقات لقطاعات غير بترولية | ٦,٤ | ٤٨,٥ | ٢,٣ | ٢٨,٤ | ↓ |
| استحواذ على شركات وأصول | ٢,٣ | ١٧,٤ | ٠,٣ | ٣,٧ | ↓ |
| استثمار عقارى | ٠,٤ | ٣,٠ | ٠,١ | ١,٢ | ↓ |
| الإجمالى | ١٣,٢ | ١٠٠ | ٨,١ | ١٠٠ | |

ويعكس التطور الهيكلى للاستثمارات الأجنبية المباشرة على مدى زمنى أطول (٢٠٠٤/٢٠٠٥ــ٢٠٠٨/٢٠٠٩) تحولاً بارزاً فى نمط التوزيع عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ مغايراً للاتجاهات السائدة فى السنوات السابقة من حيث[٢]:

(١) البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى ٢٠٠٧/٢٠٠٨، تقرير متابعة الأداء الاقتصادى والاجتماعى خلال عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨.
(٢) البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى، ٢٠٠٨/٢٠٠٩، تقرير متابعة الأداء الاقتصادى والاجتماعى خلال عام (٢٠٠٨/٢٠٠٩، ص٢٧، ٢٨).

١- العودة إلى التوسع الاستثمارى فى نشاط البترول والغاز الطبيعى ليصل نصيبه إلى الثلثين بعد أن كان قد تراجع نصيب القطاع إلى مستويات منخفضة (٣٠٪).

٢- الانخفاض الحاد فى الاستثمارات الموجهة للقطاعات غير البترولية تأثراً بالأزمة بعد أن كانت قد تجاوز متوسطها السنوى ٥٠٪ من الإجمالى ليرتد إلى ٢٨٪ فقط فى عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

٣- تواضع عمليات الاستحواذ والاندماج والاستثمار العقارى فى عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، حيث بلغت القيمة أدنى مستوى لها فى عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ (٥٪) مقابل قيم تراوحت ما بين ثلاثة وخمسة أمثال فى السنوات الثلاثة السابقة.

ويوضح الشكل التالى التوزيع القطاعى النسبى لصافى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر منذ العام المالى ٢٠٠٤/٢٠٠٥ وحتى العام المالى ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

شكل رقم (١-١٣)

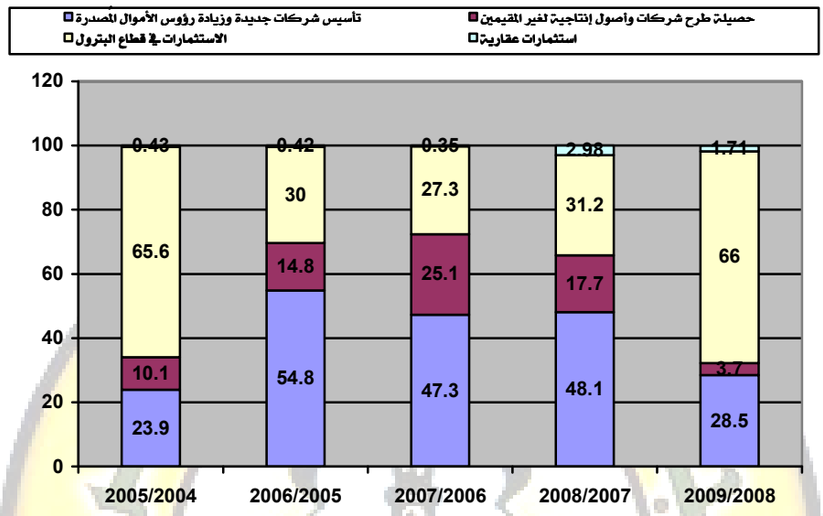


◉ احتفظ قطاع العقارات بنسبة ٠,٤٪ تقريباً من صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر منذ العام المالي ٢٠٠٤/٢٠٠٥ وظل ثابتاً عليها حتى العام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ ثم ارتفعت هذه النسبة لتصل إلى ٣٪ خلال العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ثم إلى ١,٧٪ خلال العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٩م.

المصدر : البنك المركزي المصري.

وبتحليل أكثر تفصيلاً للتوزيع القطاعى للاستثمار الأجنبى المباشر نجد أنه منذ العام المالى ١٩٩٩/٩٨ وحتى العام المالى ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ، احتل قطاع الصناعة المركز الأول من حيث حجم الاستثمارات الأجنبية بنسبة ٣٢٪ ، وجاءت القطاعات الخدمية والتمويلية فى المركز الثانى بنسبة ٢٣٪ يليها المناطق الحرة فى المركز الثالث بنسبة ٢٠٪ أما قطاع السياحة فقد احتل المركز الرابع بنسبة ١٦٪ يليه القطاعات الإنشائية بنسبة ٧٪ وأخيراً جاء قطاع الزراعة بنسبة ٢٪[١] .

- وقد بلغ نصيب قطاع البترول من إجمالى رصيد الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر حتى نهاية العام المالى ٢٠٠٢/٢٠٠٣ حوالى ٧٨,٢٪ من إجمالى رصيد

(١) الهيئة العامة للاستثمار التقرير السنوى ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ص٩٤.

الاستثمار الأجنبى المباشر وهى نسبة مرتفعة، وتعكس اختلالاً هيكلياً فى التوزيع القطاعى للاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر، ففى الدول النامية الصاعدة لم تتعد نسبة الاستثمار الأجنبى المباشر فى القطاعات الأولية، ومن ضمنها قطاع البترول ٧٪ من إجمالى الاستثمار الأجنبى المباشر[١].

- ويعكس التوزيع القطاعى للاستثمارات فى عام استئثار الأنشطة الصناعية والتمويلية الخدمية - وعلى قدم المساواة - بنحو ٧٠٪ من جملة الأموال المصدرة، ويليهما الأنشطة السياحية والإنشائية وبنفس درجة الأهمية - بنسبة ٢٥٪ من الإجمالى، ومن ناحية أخرى تفيد المقارنة بعام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ التراجع النسبى فى الاستثمارات الموجهة للأنشطة الصناعية والسياحية لصالح الأنشطة التمويلية والخدمية والإنشائية[٢].
- بينما تشير التوزيعات القطاعية للعام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٧ إلى تمايز نشاط الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الذى استحوذ على نحو ٢٨٪ من جملة استثمارات الشركات متجاوزاً بذلك النسبة المناظرة للصناعة ٢٥٪، بينما كانت نسبة الخدمات والخدمات التمويلية معاً ٢٣٪، وقطاع السياحة ١٥٪، الزراعة ٥٪، التشييد ٤٪[٣].

واستمراراً للخلل الهيكلى فى التوزيع القطاعى للاستثمار الأجنبى كانت حصة قطاع البترول ٤٥,٥٪، ٧٥,٣٪ من إجمالى رصيد الاستثمار الأجنبى المباشر فى أعوام ٢٠٠٧/٢٠٠٨، ٢٠٠٨/٢٠٠٩ على التوالى، ثم جاء القطاع التمويلى فى المركز الأول بنسبة ١٢,٣٪، يليه القطاع الصناعى فى المركز الثانى بنسبة ٨,٦٪ ثم القطاع الخدمى ٥,٢٪..... ثم جاء القطاع الزراعى وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فى المركزين الأخيرين بنسبة ٠,٧٪، ٠,١٪ على التوالى، هذا فى العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٨، أما فى العام المالى ٢٠٠٨/٢٠٠٩ عاد القطاع الصناعى ليحتل مكان الصدارة بعد قطاع البترول بنسبة ٦,٦٪ يليه قطاع الاتصالات بنسبة ٥,٧٪

(١) السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبى المباشر إلى مصر، مجلس الوزراء المصرى، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠٠٤، ص٩.
(٢) تقرير متابعة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لخطة عام (٢٠٠٥/٢٠٠٦) ص٢٣.
(٣) تقرير متابعة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لخطة عام (٢٠٠٦/٢٠٠٧) ص٢٤، ٢٥.

فى المركز الثانى ثم القطاع التمويلى فى المركز الثالث ٣,٤٪، ثم القطاع الخدمى ٢,٢٪ فى المركز الرابع، وحصل القطاع الإنشائى ١,٨٪، والقطاع العقارى ١,١٪..[١].

ويوضح الجدول التالى التوزيع القطاعى ونسبة مساهمة كل قطاع فى إجمالى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر: مليون دولار

| القطاع/ النشاط | السنة المالية | | | |
|---|---|---|---|---|
| | ٢٠٠٨/٢٠٠٧ | (٪) المساهمة | ٢٠٠٩/٢٠٠٨ | ٪ المساهمة |
| إجمالى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر (FDI) للداخل | ١٧٨٠٢,٢ | ١٠٠,٠ | ١٢٨٣٦,١ | ١٠٠,٠ |
| صناعى | ١٥٢٦,٩ | ٨,٦ | ٨٥١,٩ | ٦,٦ |
| زراعى | ١٢٣,٣ | ٠,٧ | ٧٦,٣ | ٠,٦ |
| إنشائى | ٤٢٣,٨ | ٢,٤ | ٢٢٥,٥ | ١,٨ |
| تمويلى | ٢١٨٧,٦ | ١٢,٣ | ٤٤٠,٧ | ٣,٤ |
| خدمى | ٩٢٨,٤ | ٥,٢ | ٢٨٢,٥ | ٢,٢ |
| سياحى | ١٩٣,٧ | ١,١ | ١٢١,٧ | ٠,٩ |
| اتصالات وتكنولوجيا المعلومات | ١٨,٥ | ٠,١ | ٧٢٧,٣ | ٥,٧ |
| عقارى | ٣٩٤,٩ | ٢,٢ | ١٣٨,٤ | ١,١ |
| البترول | ٨٠٩٨,٣ | ٤٥,٥ | ٩٦٦٦,٦ | ٧٥,٣ |
| غير موزع | ٣٩٠٦,٨ | ٢١,٩ | ٣٠٥,٢ | ٢,٤ |

يمثل الاستثمار الأجنبى المباشر تملك المستثمر الأجنبى لنسبة ١٠٪ أو أكثر من رأس مال الكيان الاقتصادى المقيم، أو أن يتمتع بصوت فعال فى إدارته. وفى مصر يتم الاعتماد على نسبة ١٠٪ أو أكثر من رأس المال[٢].

(٢،١) البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩، ص٨٢.

## المطلب الخامس
## مصادر تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر

أما عن أهم مصادر تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر فى الاقتصاد المصرى، يمكننا القول أن البيانات والتقارير الواردة عن البنك المركزى المصرى، والهيئة العامة للاستثمار، وتقارير الاستثمار العالمى الصادرة عن الأونكتاد تبين لنا وتؤكد توافر مجموعة من الخصائص يتصف بها مصادر هذا التدفق، والتى تتمثل فى الآتى:

سجل صافى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر خلال الفترة يوليو/ سبتمبر من السنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ارتفاعاً ملحوظاً، وقد تركز معظم هذا الارتفاع فى زيادة التدفقات الاستثمارية للداخل من دول الاتحاد الأوربى، وذلك كنتيجة أساسية لزيادة تدفقات الاستثمارات من المملكة المتحدة، واسبانيا، وفرنسا، واليونان، كما زادت تدفقات الاستثمارات من الولايات المتحدة الأمريكية بنحو ٩٧٣,٢ مليون دولار لتصل إلى ١,٤ مليار دولار. وشهدت فترة العرض إعادة تدفقات للخارج من الاستثمار الأجنبى المباشر بنحو ٦٠٧,٧ مليون دولار يمثل معظمها إعادة تحويل رأس مال لشركات بترولية أجنبية[1]. ثم تأتى تدفقات الاستثمارات الواردة من الدول العربية فى المرتبة الرابعة ويأتى على رأس الدول العربية المستثمرة فى مصر فى تلك الفترة (السعودية، الإمارات، الكويت، ليبيا، البحرين، قطر) على التوالى.

وفى الفترة من يوليو/ مارس من السنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦ جاءت الولايات المتحدة الأمريكية فى مقدمة الدول المستثمرة فى مصر، ثم جاءت دول الاتحاد الأوربى (المملكة المتحدة، أسبانيا، وفرنسا، واليونان) وزادت تدفقات الاستثمارات للداخل من الدول العربية بنحو ٢٩٨,٦ مليون دولار لتصل إلى ٣٧٥,٦ مليون دولار (مقابل ٥٧٠ مليون دولار)، ثم جاءت التدفقات الاستثمارية للداخل من باقى دول العالم فى المرتبة الأخيرة.. ولقد استمر الحال من حيث مصادر

(١) البنك المركزى المصرى، المجلة الاقتصادية، المجلد السادس والأربعون ـ العدد الأول ٢٠٠٥/٢٠٠٦، قطاع البحوث والتطوير والنشر ص٦٢، ٦٣.

التدفقات فجاءت الولايات المتحدة الأمريكية، ثم الاتحاد الأوربى، ثم الدول العربية فى حين تراجعت التدفقات من باقى دول العالم الأخرى[١].

وانعكاساً لاستقرار مناخ الاستثمار استمر ارتفاع صافى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر خلال الفترة من يوليو/ ديسمبر من السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ بدرجة ملحوظة ليصل إلى ٧,٢ مليار دولار (مقابل ٣,٣ مليار دولار خلال ذات الفترة من السنة المالية السابقة). وجاءت هذه الزيادة محصلة لارتفاع إجمالى التدفقات الاستثمارية للداخل بمعدل ٨٨,١٪ لتبلغ ٨,٣ مليار دولار (مقابل ٤,٤ مليار دولار) مع استقرار التدفقات الاستثمارية للخارج Capital Repatriation عند ١,١مليار دولار خلال فترتى العرض والمقارنة.

وقد ارتفعت التدفقات الواردة من الدول العربية بنحو ٢,٧مليار دولار لتبلغ ٢,٩ مليار دولار تركزت الزيادة فى التدفقات الواردة من دولة الإمارات العربية المتحدة، كما ارتفعت التدفقات الواردة من دول الاتحاد الأوربى بنحو ١,٤ مليار دولار لتصل إلى ٣,٠ مليار دولار، ومن باقى دول العالم الأخرى بنحو ٠,٦ مليار دولار لتصل إلى ٠,٨ مليار دولار. هذا فى حين تراجعت التدفقات الواردة من الولايات المتحدة الأمريكية بنحو ٠,٨ مليار دولار لتصل إلى نحو ١,٦ مليار دولار[٢].

ولقد شهد العام المالى ٢٠٠٨/٢٠٠٩ عدة تطورات هامة تعكس الآثار الإيجابية للإصلاحات الاقتصادية التى تبنتها الحكومة لتحسين بيئة الأعمال. فقد أشادت التقارير الاقتصادية الدولية[٣] وخاصة تقرير ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولى بمناخ الاستثمار فى مصر، وذلك نتيجة الإصلاحات الهامة التى قامت بها الحكومة المصرية فى مجال تطوير مناخ الاستثمار وخلق بيئة أفضل للأعمال،

(١) البنك المركزى المصرى. المجلة الاقتصادية. المجلد السادس والأربعون ـ العدد الرابع ٢٠٠٥/٢٠٠٦، قطاع البحوث والتطوير والنشر ص٨٩، ٩٠.
(٢) البنك المركزى المصرى، المجلة الاقتصادية، المجلد السابع والأربعون ـ العدد الثانى ٢٠٠٦/٢٠٠٧، قطاع البحوث والتطوير والنشر ص٦٥، ٦٦.
(٣) تقرير وزارة الاستثمار بشأن تحسن مركز مصر الدولى فى تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولى ٢٠٠٨ Doing Business.

فقد تم تصنيف مصر ضمن الدول العشر الأكثر إصلاحاً لمناخ الاستثمار على مستوى العالم والأولى على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ووفقاً لما ورد فى تقرير الاستثمار العالمى لعام ٢٠٠٩، فقد بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر للقارة الإفريقية ٨٨ مليار دولار فى عام ٢٠٠٨، مما أدى إلى زيادة نصيب القارة إلى ٥٪ من إجمالى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر عالمياً. وقد استحوذت منطقة شمال إفريقيا على ٢٤ مليار دولار من تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر، مما يمثل أكثر من ٢٧٪ من إجمالى التدفقات للقارة الإفريقية. كما جاءت نيجيريا فى المركز الأول على مستوى القارة الإفريقية من حيث تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر والتى بلغت ٢٠مليار دولار فى عام ٢٠٠٨ بنسبة ٢٢٪ من إجمالى التدفقات للقارة، إلا أن هذه التدفقات قد تركزت بالأساس فى قطاع البحث والتنقيب عن البترول.

كما جاءت مصر فى المركز الأول على مستوى شمال إفريقيا من حيث تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إليها، والتى بلغت ٩ مليار دولار فى العام الميلادى ٢٠٠٨، إذ استحوذت على أكثر من ٣٥٪ من إجمالى الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى شمال إفريقيا.

وجاءت مصر فى المركز الثالث على مستوى القارة الإفريقية من حيث تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر فى ٢٠٠٨ بنسبة ١٠٪ من إجمالى تلك التدفقات للقارة الإفريقية، حيث جاءت بعد نيجيريا (٢٠ مليار دولار) وأنجولا (١٦ مليار دولار) ولتتقدم على جنوب إفريقيا، وليبيا، وتونس، والجزائر[١].

وفى مجال الترويج للاستثمار نجحت مصر على أثر استقدام واستقبال نحو ٢٣٨ بعثة ووفد (منها نحو ٢٠ وفداً رسمياً، ٢١٨ مجموعة استثمارية) خلال العام المالى ٢٠٠٨/٢٠٠٩، فى اجتذاب العديد من الشركات الكبرى من دول مختلفة للعمل فى مصر، ويوضح الجدول التالى ترتيب أكبر ٢٠ دولة من حيث المساهمة فى رؤوس الأموال التى تم تأسيسها فى مصر خلال العام المالى ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

(١) تقرير الاستثمار العالمى، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) لعام ٢٠٠٩، أيضاً، تقرير آداء وزارة الاستثمار للعام المالى ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩، ص٦٦.

ترتيب أكبر ٢٠ دولة من حيث المساهمة فى رؤوس أموال الشركات التى تم تأسيسها العام المالى ٢٠٠٨/٢٠٠٩

| الترتيب | البيان | عدد الشركات | المساهمة فى رؤوس الأموال المصدرة (مليون جنيه) |
|---|---|---|---|
| ١ | الصين | ٢٨٠ | ٧١٩ |
| ٢ | الكويت | ٨٢ | ٣٤٩ |
| ٣ | المملكة العربية السعودية | ٢٤١ | ٢٦٧ |
| ٤ | الإمارات العربية المتحدة | ٦٢ | ٢٤٤ |
| ٥ | لبنان | ٨٨ | ١٨١ |
| ٦ | سويسرا | ١٧ | ١٤٠ |
| ٧ | سوريا | ١٠٧ | ٩٦ |
| ٨ | بريطانيا | ٨٣ | ٩٤ |
| ٩ | ألمانيا | ٧٣ | ٩٤ |
| ١٠ | فلسطين | ٥٨ | ٩١ |
| ١١ | فرنسا | ٤٨ | ٨٣ |
| ١٢ | البحرين | ١٢ | ٧٧ |
| ١٣ | إيطاليا | ٧٧ | ٧٢ |
| ١٤ | المملكة الأردنية الهاشمية | ١٠٦ | ٥٨ |
| ١٥ | أسبانيا | ١١ | ٥٨ |
| ١٦ | الهند | ٤٧ | ٥٨ |
| ١٧ | اليابان | ٤ | ٥٥ |
| ١٨ | كندا | ٣٤ | ٤٥ |
| ١٩ | الولايات المتحدة الأمريكية | ٧٠ | ٤٠ |
| ٢٠ | تركيا | ٧٥ | ٤٠ |

تقرير أداء وزارة الاستثمار للعام المالى ٢٠٠٨/٢٠٠٩ .

## المبحث الثانى
## مدى إسهام الاستثمار الأجنبى المباشر
## فى علاج بعض مشكلات الاقتصاد المصرى

**تمهيد وتقسيم:**

يهدف هذا المبحث إلى معرفة القدر الذى ساهمت به الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى تحقيق الأهداف الاقتصادية التى يرمى المشرع المصرى إلى الوصول إليها ، ودور هذه الاستثمارات فى حل بعض المشكلات الهامة للاقتصاد المصرى أو التخفيف من حدتها .

ولذا سوف نقسم هذا المبحث إلى المطالب الآتية :

المطلب الأول : الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتخفيف العبء عن ميزان المدفوعات .

المطلب الثانى : الاستثمارات الأجنبية المباشرة وسد الفجوة التكنولوجية .

المطلب الثالث : الاستثمار الأجنبى المباشر وخلق فرص للعمل

المطلب الرابع : الاستثمار الأجنبى المباشر وسد فجوة الموارد المحلية

### المطلب الأول
### الاستثمارات الأجنبية المباشرة
### وتخفيف العبء عن ميزان المدفوعات

يعرف ميزان المدفوعات لدولة ما بأنه عبارة عن سجل لكافة المعاملات الاقتصادية الخارجية التى تتم بين المقيمين فى دولة معينة والمقيمين فى الخارج خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة واحدة[1] .

ونظراً لأن البلدان النامية تعانى من عجز دائم فى موازين مدفوعاتها نظراً لزيادة قيمة وارداتها على قيمة صادراتها لفترات طويلة ، ورغبة منها فى علاج هذا العجز وتحسين موازين مدفوعاتها ، اتجهت إلى فتح أبوابها أمام الاستثمارات الأجنبية

(١) د. محمد دويدار، الاقتصاد الدولى، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ١٩٩٧، ص٣٧.

كأحد بدائل العلاج التى أظهرت نجاحاً فى بعض الدول الأخرى المناظرة[1]. خاصة وأن تمويل هذا العجز باللجوء إلى الاقتراض من الخارج له آثار سلبية، خاصة إذا كانت مدفوعات خدمة الدين (الأقساط والفوائد) تشكل نسبة عالية من حصيلة الصادرات.

- ونظراً للعجز الدائم والمستمر فى ميزان المدفوعات المصرى، كان من أهم الأهداف الاقتصادية لسياسة تشجيع الاستثمارات الأجنبية فى مصر القضاء أو على الأقل التخفيف من العجز فى ميزان المدفوعات، وذلك بتوجيه الاهتمام والعناية للمشروعات التى تهدف إلى التصدير والتى تنتج بدائل للواردات .

ولمعرفة الدور الذى ساهمت به الاستثمارات الأجنبية فى تخفيف العبء عن ميزان المدفوعات يتعين متابعة مؤشرات تطور حركة التجارة الخارجية لمعرفة مقدار العجز ونسبته فى الميزان التجارى أولاً : ثم بيان مقدار مساهمات رأس المال العربى والأجنبى فى الشركات التى تم تأسيسها مقارنة بمساهمة رأس المال المصرى، ثم أخيراً بيان القطاعات التى توجه إليها هذه الاستثمارات (القطاعات السلعية ـ أم غيرها من القطاعات).

ويوضح الجدول التالى تطور حركة التجارة الخارجية (الصادرات ـ الواردات) ونسبة العجز فى الميزان التجارى خلال الفترة من ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٨ .

| السنوات | الصادرات | الواردات | الميزان التجارى |
|---|---|---|---|
| ٢٠٠١/٢٠٠٠ | ٧٠٧٨,٢ | ١٦٤٤١,٣ | - ٩٣٦٣,١ |
| ٢٠٠٢/٢٠٠١ | ٧١٢٠,٨ | ١٤٦٣٧,٣ | - ٧٥١٦,٥ |
| ٢٠٠٣/٢٠٠٢ | ٧٢٠٥,٢ | ١٤٨٢١,٠ | - ٦٦١٥,٨ |
| ٢٠٠٤/٢٠٠٣ | ١٠٤٥٢ | ١٨٢٨٦ | - ٧٨٣٤ |
| ٢٠٠٥/٢٠٠٤ | ١٣٨٣٣,٤ | ٢٤١٩٢,٨ | - ١٠٣٥٩,٤ |
| ٢٠٠٦/٢٠٠٥ | ١٨٤٥٥,١ | ٣٠٤٤١,٠ | - ١١٩٨٥,٩ |
| ٢٠٠٧/٢٠٠٦ | ٢٢ | ٣٨,٣ | - ١٦,٣ |
| ٢٠٠٨/٢٠٠٧ | ٢٩,٤ | ٥٢,٨ | - ٢٣,٤ |
| ٢٠٠٩/٢٠٠٨ | | | - ٢٥,٢ |

المصدر : البنك المركزى المصرى.

(١) د/ عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، ١٩٨٩، ص٢١٢ .
Gaballah Abd el fadil Bekheit elabd: Capitawx etrengers et development economique le cas de l'Egypte: 1960- 1980, Universite de Clermont 1. 1984. P. 19.

فالبيانات الإحصائية الواردة فى الجدول السابق تشير إلى تزايد عجز الميزان التجارى من ٧,٨ مليار دولار عام ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤ إلى ١٠,٤ مليار دولار عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ بسبب اضطراد اتساع الهوة بين الواردات والصادرات السلعية، فبالرغم من زيادة هذه الأخيرة بمقدار ٣,٣ مليار دولار. ويعزى ذلك إلى التوسع فى الاستيراد السلعى من المواد الغذائية الأساسية الموجهة لإشباع الحاجات الضرورية للمواطنين والتى لا يكفى الإنتاج المحلى منها للوفاء بالاحتياجات المتزايدة، كما تفسر الطفرة الاستيرادية بزيادة الواردات من السلع الوسيطة والرأسمالية لتلبية متطلبات الإنتاج المحلى[١].

- وعلى الرغم من نمو الصادرات السلعية خلال الفترة من (يوليو ٢٠٠٥ـ يونيه ٢٠٠٦) بمعدل ٣٣,٥٪ مقابل ٢٥,٨ للواردات المناظرة إلا أن عجز الميزان التجارى قد زاد من ١٠,٤ مليار دولار، إلى نحو ١٢ مليار دولار بنسبة زيادة ١٥,٧٪.

ولقد ترتب على تسارع نمو الصادرات السلعية بالمقارنة بالواردات السلعية، ارتفاع نسبة تغطية الأولى للثانية من ٥٧,٢٪ إلى ٦٠,٦ خلال فترتى المقارنة[٢].

تطور الصادرات السلعية والواردات السلعية (٢٠٠٤/٢٠٠٥) و (٢٠٠٥/٢٠٠٦)

مليار دولار

| البيـــــــان | ٢٠٠٤/٢٠٠٥ | ٢٠٠٥/٢٠٠٦ | ٪ |
|---|---|---|---|
| الصادرات السلعية | ١٣,٨٣ | ١٨,٤٦ | ٣٣,٥٪ |
| الواردات السلعية | ٢٤,١٩ | ٣٠,٤٤ | ٢٥,٨٪ |
| عجز الميزان التجارى | ١٠,٣٦ | ١١,٩٨ | ١٥,٧ |
| نسبة تغطية الصادرات السلعية للواردات السلعية (٪) | ٧٥,٢ | ٦٠,٦ | |

المصدر: البنك المركزى المصرى.

(١) وزارة التخطيط. تقرير متابعة الأداء التنموى فى إطار خطة عام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥، ص١٨.
(٢) الأداء الاقتصادى وإنجازات التنمية، تقرير متابعة خطة عامة ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦ والربع الأخير من العام (ابريل/ يونيو). وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية ـ مصر ـ سبتمبر ٢٠٠٦، ص٢٦.

- وعلى الرغم من الأداء التصديرى المتميز لعام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ ، إلا أن العجز فى الميزان التجارى استمر فى الزيادة حتى بلغ ١٥,٧ مليار دولار مقابل ١٢ مليار دولار تقريباً فى العام السابق بمعدل نمو سالب يربو على ٣٠٪[١] ، ويرجع ذلك الوضع إلى النمو المتسارع للواردات غير البترولية التى قفزت من ٢٥,١ مليار دولار إلى ٣٣,٧ مليار دولار بمعدل نمو ٣,٤٪ وبزيادة مطلقة تجاوزت ٨,٥ مليار دولار فى عام واحد ، فى حين تناقصت الواردات البترولية من ٥,٤ مليار دولار إلى ٤ مليار دولار خلال نفس الفترة ، وقد انعكس ذلك أيضاً على نسبة تغطية الصادرات السلعية للواردات السلعية التى انخفضت من ٦٠,٦٪ إلى ٥٨,٣٪ .
- ومع التسليم بأهمية ترشيد الواردات لتضييق فجوة الميزان التجارى ، إلا أنه بالنظر إلى هيكل الواردات السلعية ، يتبين أن ٥٢٪ من جملة الواردات عبارة عن سلع وسيطة واستثمارية داعمة للنشاط الإنتاجى ، وإذا أضفنا الوقود والمواد الخام ، فإن النسبة ترتفع إلى ٧٥٪ ، ومن ثم فإن زيادة الاستيراد لا غبار عليها طالما تمثلت فى سلع ضرورية لدفع عجلة النمو الاقتصادى (والذى ارتفع معدله إلى ٧,١٪) فى عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧[٢] . بل إنه حتى فى مجال السلع الاستهلاكية ، فإن الزيادة قد تكون مرغوبة إذا كانت موجهة لإشباع احتياجات ضرورية تمس الحياة المعيشية للمواطنين وتكون مكملة - وليست مزاحمة - للإنتاج الوطنى .
- ولقد حققت الصادرات السلعية زيادة ملموسة فى عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بلغت نسبتها نحو ٣٤٪ حيث ارتفعت نسبتها وقيمتها إلى نحو ٢٩,٤ مليار دولار مقابل ٢٢ مليار دولار فى العام السابق ، هذا وقد ساهمت الصادرات البترولية بنسبة ٦٠٪ فى الزيادة الكلية من الصادرات السلعية بالمقارنة بنسبة ٤٠٪ للصادرات غير البترولية حيث نمت الأولى بمعدل ٤٣٪ فى حين نمت الثانية بمعدل

(١) تقرير متابعة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لخطة عام (٢٠٠٦/٢٠٠٧) الصادر عن وزارة التنمية الاقتصادية. ص٤١ .
(٢) المرجع السابق - ص٤٢ .

يربو على ٢٥٪ مما أسفر عن تراجع نصيب الصادرات غير البترولية لجملة الصادرات السلعية من ٥٤٪ إلى ٥١٪[١].

تطور الصادرات السلعية والواردات السلعية (٢٠٠٦/٢٠٠٧) و(٢٠٠٧/٢٠٠٨)

مليار دولار

| البيـــــــان | ٢٠٠٧/٢٠٠٦ | ٢٠٠٨/٢٠٠٧ | ٪ |
|---|---|---|---|
| الصادرات البترولية | ١٠,١ | ١٤,٥ | ٤٣,٢٪ |
| الصادرات غير البترولية | ١١,٩ | ١٤,٩ | ٢٥,٢٪ |
| الإجمالى | ٢٢,٠ | ٢٩,٤ | ٣٣,٦ |
| ٪ الصادرات غير البترولية لجملة الصادرات | ٥٤,١ | ٥٠,٧٠٪ | |

المصدر : البنك المركزى المصرى.

أما عن هيكل الصادرات السلعية، مثلت حصة الصادرات السلعية غير البترولية ٥٤٪ والبترولية ٤٦٪ عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ بينما انخفضت هذه الحصة نسبياً عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ . فكانت حصة الصادرات السلعية غير البترولية ٥١٪ بينما البترولية ارتفعت إلى ٤٩٪[٢].

- وفى المقابل، شهدت الواردات السلعية طفرة كبيرة حيث ارتفعت قيمتها من ٣٨,٣ مليار دولار، بنسبة زيادة ٣٨٪ وبالرغم من نمو الواردات البترولية على نحو غير مسبوق بمعدل ١٣٤٪ إلا أن هذه الزيادة تعادل ٣٨٪ فقط من الزيادة الكلية للواردات خلال عامى المقارنة، فى حين ساهمت الواردات غير البترولية بنسبة ٦٢٪ فى جملة الزيادة، وذلك مرده اتساع القاعدة الاستيرادية من المنتجات غير البترولية[٣].

(١) تقرير متابعة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لخطة عام (٢٠٠٧/ ٢٠٠٨) الصادر عن وزارة التنمية الاقتصادية. ص٤٩.
(٢) البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ .
(٣) تقرير متابعة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لخطة عام (٢٠٠٧/٢٠٠٨) المرجع السابق ص٥٠ .

تطور الواردات السلعية خلال عامى(٢٠٠٦/٢٠٠٧) و(٢٠٠٧/٢٠٠٨)

مليار دولار

| البيـــــــان | ٢٠٠٧/٢٠٠٦ | ٢٠٠٨/٢٠٠٧ | ٪ |
|---|---|---|---|
| الواردات البترولية | ٤,١ | ٩,٦ | ٪١٣٤,١ |
| الواردات غير البترولية | ٣٤,٢ | ٤٣,٢ | ٪٢٦,٣ |
| جملة الواردات | ٣٨,٣ | ٥٢,٨ | ٪٣٧,٩ |

المصدر : البنك المركزى المصرى.

ويعكس هيكل الواردات خلال التسعة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ تنامى أهمية السلع الاستثمارية والوسيطة، حيث شكلا معاً نحو ٥٤٪ من جملة الواردات السلعية ثم مجموعة المواد الخام ٢٠٪، ومجموعة الوقود والزيوت المعدنية ١٠٪ تقريباً، أما السلع الاستهلاكية فلم تتعدد وارداتها ١٧٪ من جملة الواردات السلعية وهذا الهيكل يوضح الارتباط الوثيق بين النمو الاقتصادى وحجم الواردات من السلع الرأسمالية والوسيطة والعلاقة الطردية بينهما، حيث يزداد الطلب الاستيرادى على الآلات والمعدات والسلع الوسيطة للوفاء بمتطلبات النشاط الاقتصادى[١].

- وقد تمخض اختلال العلاقة بين الصادرات والواردات السلعية عن تزايد العجز فى الميزان التجارى غير البترولى من ٢٢,٣ مليار دولار إلى ٢٨,٣ مليار دولار خلال عامى المقارنة، وتراجع الفائض فى الميزان البترولى من ٦ مليار دولار إلى ٤,٩ مليار دولار نتيجة تسارع نمو الواردات البترولية مقارنة بالصادرات، وبذلك تراجعت نسبة تغطية الصادرات السلعية للواردات السلعية المناظرة من ٥٧,٥٪ إلى ٥٥,٦٪، وكذلك انخفضت مساهمة فائض الميزان البترولى فى تغطية عجز الميزان السلعى غير البترولى من ٢٧٪ إلى ١٧٪فقط[٢].

(١) البنك المركزى المصرى. التقرير السنوى (٢٠٠٧/ ٢٠٠٨) ص٧٢، ٧٣ .
(٢) تقرير متابعة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٠٠٧/٢٠٠٨) مرجع سابق ص٥١.

- ولقد أدى تباطؤ النشاط الاقتصادى وانكماش حركة التجارة الخارجية إلى زيادة العجز التجارى بنسبة (٧,٥٪) أى حوالى ٢٥,٢ مليار دولار عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ مقابل ٢٣,٤ مليار دولار فى العام السابق، وتعود هذه الزيادة إلى تراجع الصادرات بمعدل أكبر من المعدل المناظر للواردات خلال نفس الفترة (١٤,٣٪ مقابل ٤,٦٪) ويرجع ذلك إلى تراجع الصادرات البترولية بمعدل ٢٤,٠٪ والصادرات غير البترولية بمعدل ٤,٨٪، كما تراجعت أيضاً المدفوعات عن الواردات السلعية بمعدل ٤,٦٪ لتسجيل ٥٠,٣ مليار دولار لانخفاض الواردات البترولية بمعدل ٢٦,٤٪ بينما ارتفعت الواردات البترولية بمعدل ٠,٢٪[١].

وأهم ما يلاحظ فى هذا الصدد هو تغير هيكل الصادرات لصالح الصادرات غير البترولية (٥٦٪ من جملة الصادرات) وهو تغير إيجابى، حيث كان نصيب الصادرات غير البترولية من إجمالى الصادرات السلعية ٥٠,٧٪ فى العام السابق.

- كما تراجعت الواردات البترولية بنسبة ٢٦٪ تقريباً من نحو ٩,٦ مليار دولار، بينما استقرت الواردات غير البترولية عند مستوى ٤٣,٣ مليار دولار خلال عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩. وبذلك ارتفعت مساهمة الواردات غير البترولية فى إجمالى الواردات السلعية خلال عام المتابعة من ٨٢٪ إلى ٨٦٪[٢].

**نخلص من كل ما سبق إلى الآتى:**

١- أن الميزان التجارى المصرى يشهد عجز مستمر دائم نتيجة لاختلال العلاقة بين الصادرات والواردات السلعية .

٢- أن تسارع نمو الصادرات السلعية بالمقارنة بالواردات السلعية أدى إلى ارتفاع تغطية الأولى للثانية من ٥٧,٢ إلى ٦٠,٦٪ وهذا تطور إيجابى.

٣- أن هيكل الصادرات السلعية غير البترولية مثلث حصته ٥٤٪ من جملة الصادرات مقارنة بحصة الصادرات السلعية البترولية التى مثلت ٤٦٪ وهذا

(١) البنك المركزى المصرى ـ التقرير السنوى ٢٠٠٨/٢٠٠٩، ص٦٨.
(٢) تقرير متابعة الأداء الاقتصادى والاجتماعى خلال عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، الصادر عن وزارة التنمية الاقتصادية، ص٤٣ـ ٤٤ .

تطور إيجابى آخر. مع تغير هيكل الصادرات لصالح الصادرات السلعية البترولية فى بعض السنوات .

٤- أنه مع التسليم بأهمية ترشيد الواردات لتضييق فجوة الميزان التجارى إلا أنه بالنظر إلى هيكل الواردات السلعية، يتضح تنامى أهمية السلع الاستثمارية والوسيطة حيث شكلا معاً ٥٤٪ من جملة الواردات السلعية ثم مجموعة المواد الخام والوقود (٣٠٪)، بينما مجموعة السلع الاستهلاكية مثلت حوالى ١٦٪، وهذا الهيكل يوضح الارتباط الوثيق بين النمو الاقتصادى والذى ارتفع إلى ٧,١ وحجم الواردات من السلع الرأسمالية والوسيطة والعلاقة الطردية بينهما، حيث يزداد الطلب الاستيرادى على الآلات والمعدات والسلع الوسيطة للوفاء بمتطلبات النشاط الاقتصادى .

ولمعرفة مدى مساهمة الاستثمارات الأجنبية فى تخفيف العبء عن ميزان المدفوعات المصرى سوف نقوم ببيان التوزيع النسبى لرؤوس الأموال المصدرة للشركات الجديدة المؤسسة منذ العام المالى ٢٠٠٤/٢٠٠٥ وحتى العام المالى ٢٠٠٨/٢٠٠٩ وفقاً لمصدر التدفق، مع بيان طبيعة وحجم مساهمات رأس المال الأجنبى فى هذه المشروعات، وهل تم توجيه تلك المساهمات للاستثمار فى القطاعات السلعية أم فى قطاعات أخرى، على اعتبار أن الاستثمار فى القطاعات السلعية يعد من أهم الدعائم الاقتصادية لمواجهة الخلل الهيكلى فى الاقتصاد المصرى نظراً لأن توجيه الاستثمارات إلى هذه القطاعات يؤدى إلى زيادة الإنتاج، وهذا من شأنه أن يؤدى إلى زيادة الصادرات السلعية سواء الصناعية أو الزراعية، وهذا بدوره يؤدى إلى زيادة الموارد العامة للدولة من النقد الأجنبى نتيجة لزيادة الصادرات عن الواردات وبالتالى تخفيف العجز فى ميزان المدفوعات[١].

ومن واقع إحصائيات الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة نجد أن الجدول التالى يوضح لنا مساهمة كل من رأس المال المصرى والعربى والأجنبى فى الشركات التى تم تأسيسها حتى يونيو ٢٠٠٩[٢].

(١) محمد محمد على السيد سرور، سياسة الإعفاءات فى ضرائب الدخل فى التشريع المصرى، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٩٢ ص٢٨٧.
(٢) تقرير أداء وزارة الاستثمار والجهات التابعة لها عن العام المالى ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩.

رؤوس الأموال المصدرة للشركات الجديدة المؤسسة وفقاً لمصدر التدفق

(٢٠٠٤/٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٨/٢٠٠٩) القيمة بالمليون جنيه

| البيـــــــــان | العام المالى ٢٠٠٤/٢٠٠٥ | العام المالى ٢٠٠٥/٢٠٠٦ | العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٧ | العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٨ | العام المالى ٢٠٠٨/٢٠٠٩ |
|---|---|---|---|---|---|
| المصريين | ١٤,٠٢٢ | ٨,١٣٤ | ٢٣,٢٤٤ | ١٥,٢٧٦ | ١١,٢٣٤ |
| العرب | ٢,٤٤٣ | ١,٣٤٥ | ١١,٩١٧ | ٥,٣٦٠ | ١,٤٤٤ |
| الأجانب | ١,٣٣١ | ١,٨٤٥ | ١,٧١٧ | ٢,٤٥٢ | ٢,٥٧٨ |
| الإجمالى | ١٧,٧٩٦ | ١١,٣٢٤ | ٣٦,٨٧٨ | ٢٣,٠٨٨ | ١٥,٢٥٦ |

المصدر : الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

فالجدول السابق يوضح لنا ما يلى :

١- أن الاستثمارات المصرية من إجمالى رؤوس الأموال المصدرة للقطاعات الإنتاجية فى الشركات التى تم تأسيسها تراوح بين ٦٣ـ ٧٩٪ على النحو التالى حسب ترتيب سنوات البحث (٧٩٪ ـ٧٢٪ ـ٦٣٪ ـ ٦٦٪ ـ٧٤٪).

٢- تأرجحت نسبة مساهمات رؤوس الأموال العربية بين الارتفاع والإنخفاض حسب سنوات التقييم، فكانت نسبة المساهمات فى عام ٢٠٠٤ ، ١٤٪، ٢٠٠٥ ، بلغت ١٢٪، ٢٠٠٦ ، بلغت ٣٢٪، ٢٠٠٧ ، ١١٪، ٢٠٠٨/٢٠٠٩ بلغ ٩٪.

٣- أما نسبة مساهمات رأس المال الأجنبى فتأرجحت هى الأخرى بين الانخفاض والارتفاع (حيث بلغت المساهمات فى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ بلغت ٧٪ بينما فى عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ بلغت ١٧٪، وهو ما يشير إلى ضعف مساهمة رؤوس الأموال العربية والأجنبية فى هذه القطاعات الهامة لدعم الاقتصاد المصرى، وبالتالى ضعف مساهمتها فى تحسين ميزان المدفوعات المصرى.

وبالرجوع إلى هيكل التوزيعات القطاعية الذى تعرضنا له بالحديث فى المبحث الأول نجد أن نسبة مساهمات رأس المال الأجنبى للقطاعات فى المشروعات الصناعية غير البترولية لا يمثل سوى ٨,٦٪، ٦,٦٪ من إجمالى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر فى عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨، ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ، بينما كانت مساهماته فى قطاعات البترول تمثل ٤٥,٥٪، ٧٥,٣٪ من إجمالى تلك التدفقات فى نفس الفترة

الزمنية وهو كما قلنا . يظهر خللاً هيكلياً . فى التوزيعات القطاعية للاستثمار الأجنبى . وبين فى نفس الوقت أن مساهمات رأس المال الأجنبى فى علاج خلل ميزان المدفوعات وإن كان إيجابياً إلا أنه ليس على المستوى المطلوب، لأن صادرات مصر السلعية إذا كانت قد زادت إلا أن وارداتها قد زادت هى الأخرى ولكن بنسبة أعلى من نسبة ومعدل الصادرات.

**تطور التعامل التجارى مع المناطق الحرة:**

- على الرغم من أن أحد أهم أهداف إقامة تلك المناطق هو تحسين ميزان المدفوعات، عن طريق تنمية الصادرات والإنتاج من أجل التصدير باعتبار أن مشروعات المناطق الحرة بمثابة نافذة على العالم الخارجى[1] . إلا أن تقييم دور تلك المناطق فى تخفف عبء ميزان المدفوعات يتطلب منا تحليل حركة التجارة بها .
- ويظهر الجدول التالى حركة تجارة المناطق الحرة :

**بيان صادرات وواردات المناطق الحرة** — **القيمة بالمليون جنيه**

| البيـــــــــان | ٢٠٠٢ | ٢٠٠٣ | ٢٠٠٤ | ٢٠٠٥ | يناير- فبراير ٢٠٠٦ |
|---|---|---|---|---|---|
| إجمالى الصادرات | ٢٤٦٥ (٣٧) | ٣٠٦٧ (٢٤) | ٤١٢٩,٨ (٣٥) | ٦٠٣١,٤ (٤٦) | ١٠٩٨ (٥) |
| إلى السوق المحلية | ١٢٣٥ | ١٥٢٦ | ١٤٦٦,٧ | ٢٥١٠ | ٤٢٢ |
| إلى باقى دول العالم | ١٢٣٠ (٣١) | ١٥٤١ (٢٥) | ٢٦٦٣,١ (٧٣) | ٣٥٢١ (٣٢) | ٦٧٦ (٢١) |
| إجمالى الواردات | ١٨٦٦ (٠,٣)- | ٢٥٧٠ (٣٨) | ٣٢٥٢,٣ (٢٧) | ٦٢٠٤,٤ (٩١) | ٨٦٥ - (١٨) |
| من السوق المحلية | ٤٣٢ | ٣٨٧ | ٤٥٥ | ١١٨٥ | ٢٦١ |
| من باقى دول العالم | ١٤٣٤ (٩) - | ٢١٨٣ (٥٢) | ٢٧٩٧,٣ (٣٨) | ٥٠٢٠ (٧٩) | ٦٠٤ - (٤٠) |

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء نسبة التغير مقارنة بالفترة المماثلة فى العام السابق.

- فكما هو موضح بالجدول السابق ارتفعت صادرات المناطق الحرة خلال الفترة يناير - فبراير ٢٠٠٦ بنحو ٥٪ لتصل إلى ١٠٩٨ مليون دولار مقارنة بـ ١٠٤٣ مليون دولار خلال ذات الفترة من عام ٢٠٠٥ ، منها حوالى ٤٢٢

(١) د. ناهد عبد اللطيف محيسن: تقييم لأداء المناطق الحرة فى عملية التنمية الاقتصادية، مجلة مصر المعاصرة، السنة ٩٠، العدد ٤٥٥- ٤٥٦، يوليو/ أكتوبر ١٩٩٩، ص١٤٥.

مليون دولار صادرات إلى السوق المحلى (مصر) والباقى إلى الأسواق الخارجية.

- وبالتالى فإن صادرات المناطق الحرة خلال فترة الدراسة إلى دول العالم (بدون مصر) ارتفعت بـ ٢١٪ عن مثيلاتها المحققة خلال عام ٢٠٠٥ لتبلغ ٦٧٦ مليون دولار، كما انخفضت واردات المناطق الحرة من دول العالم (بدون مصر) بنحو ٤٠٪ عن العام السابق لتصل إلى ٤ ـ ٦ مليون دولار، ولقد حقق الميزان التجارى لهذه المناطق مع باقى دول العالم فائضاً بنحو ٧٢ مليون دولار.
- وفى ذات الوقت بلغت واردات هذه المناطق نحو ٨٦٥ مليون دولار منها ٢٦١ مليون دولار فقط من السوق المحلى والباقى من الخارج.
- من البيانات الواردة فى الجدول يمكن القول بأن المناطق الحرة ساهمت بقدر ضئيل فى تحسن ميزان المدفوعات المصرى، وإن كان هناك جزء كبير من صادرات المشروعات المقامة بتلك المناطق موجه إلى السوق الداخلى.

كما تفيد بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، تراجع العجز فى المعاملات مع المناطق الحرة من ١,٣٥ مليار دولار إلى ٩١٢ مليون دولار فى العام المالى ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦، وذلك لنمو صادرات السوق المحلى إلى المناطق الحرة بمعدل غير مسبوق (٢٤٢٪) مقابل (٣٦٪) فقط للواردات المناظرة من السوق الحرة[1].

**تطور التعامل التجارى مع المناطق الحرة خلال الفترة**

(**يوليو ـ مايو**) **من عامى ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥ و ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦** **مليار دولار**

| النشـــاط | ٢٠٠٥/٢٠٠٤ | ٢٠٠٦/٢٠٠٥ |
|---|---|---|
| الـواردات | ١٨٠٥ | ٢٤٦٣ |
| الصادرات | ٤٥٣ | ١٥٥١ |
| عجـــز | ١٣٥٢ـ | ٩١٢ـ |

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

(١) تقرير متابعة الأداء الاقتصادى والاجتماعى عن خطة العام المالى ٢٠٠٥/٢٠٠٦ الصادر عن وزارة التنمية الاقتصادية فى مصر.

أما عن حجم نشاط المناطق الحرة وحجم صادرات تلك المناطق مقارنة بوارداتها خلال الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧ وحتى العام المالى ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ فتظهر تغيراً إيجابياً فى نشاطها كما يظهره الجدول التالى :

| البيـــــــان | العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٦ | العام المالى ٢٠٠٨/٢٠٠٧ | العام المالى ٢٠٠٩/٢٠٠٨ |
|---|---|---|---|
| عدد الشركات القائمة | ١٢٤٣ | ١١٣٨ | ١١٦٦ |
| رؤوس أموال الشركات القائمة | ** | ٦,٩٤٦ مليون دولار | ٧,٤٠٤ مليون دولار |
| المساهمة الأجنبية فى رؤوس أموال هذه الشركات | ** | ١,٩٩٠ مليون دولار | ١,٨٧٣ مليون دولار |
| حجم النشاط | ١١,٣ مليار دولار | ١٥,٨ مليار دولار | ١١,٨ مليار دولار |
| حجم الصادرات السلعية الإجمالية | ** | ١٢,١٨٧ مليون دولار | ٦,٧١٠ مليون دولار |
| حجم الصادرات السلعية خارج البلاد | ٤,٤ مليار دولار | ٥,٦ مليار دولار | ٣,٨٨ مليار دولار |
| حجم الواردات من السوق المحلى | ٢,٢ مليار دولار | ٢,٥ مليار دولار | ٨٦١ مليون دولار |

المصدر : الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة :

❖❖ بيانات غير متوفرة : طبقاً للبيانات الواردة عن الهيئة العامة للاستثمار (وزارة الاستثمار) تقرير أداء وزارة الاستثمار والجهات التابعة لها عن العام المالى ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ .

## المطلب الثانى
## الاستثمار الأجنبى المباشر وسد الفجوة التكنولوجية فى مصر

يعد موضوع التكنولوجيا بصفة عامة موضوع الساعة دون جدال، فهو موضوع يهم كل دول العالم بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة، ولعل أهم الأسباب التى فرضت أهمية موضوع التكنولوجيا - خاصة نقلها من الدول المتقدمة إلى الدول النامية - الفجوة العميقة الحالية فى التقدم الاقتصادى والصناعى والفنى بين الدول المتقدمة من جانب والدول النامية من جانب آخر(١).

فالاستثمارات الأجنبية المباشرة أصبحت وسيلة هامة لنقل تكنولوجيا الإنتاج، والمهارات، والقدرات الابتكارية، والأساليب التنظيمية والإدارية(٢).

ولتقييم دور المشروعات الاستثمارية فى المساهمة فى رفع مستوى الفن الإنتاجى، وسد الفجوة التكنولوجية فى مصر، سوف نعتمد على المؤشرات التالية:

١- حجم المشروعات الاستثمارية.

٢- الشكل القانونى للشركات الاستثمارية.

**أولاً: حجم المشروعات الاستثمارية:**

بالرجوع إلى إحصائيات الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، شهد العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٨ تأسيس ٧٩٣٩ شركة برؤوس أموال مصدرة بلغت قيمتها نحو ٢٣٠٨٨ مليون جنيه وذلك بمقارنة بعدد ٦٠٣٢ شركة جديدة برؤوس أموال مصدرة بلغت قيمتها نحو ٣٦٨٧٨ مليون جنيه خلال العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٧.

وفيما يلى جدول يبين الشركات الجديدة المؤسسة ورؤوس الأموال المصدرة وفقاً للتوزيع القطاعى (٢٠٠٤/ ٢٠٠٥-٢٠٠٧/٢٠٠٨)(٣).

---

(١) د. سميحة القليوبى: تقييم شروط التعاقد والالتزام بالضمان فى عقود نقل التكنولوجيا، مجلة مصر المعاصرة السنة ٧٧، العدد ٤٠٦، أكتوبر ١٩٨٦، ص٩٧.

(٢) Padma Mallompally and Karl P.: Foreign Direct Investment in Developing Countries, in, Finance and Development, March, 1999, P. 36.

(٣) وزارة الاستثمار، تقرير أداء وزارة الاستثمار للعام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ص١٦.

القيمة بالمليون جنيه

| القطاع | العام المالى ٢٠٠٥/٢٠٠٤ | | العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٥ | | العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٦ | | العام المالى ٢٠٠٨/٢٠٠٧ | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | عدد الشركات | رؤوس الأموال المصدرة | عدد الشركات | رؤوس الأموال المصدرة | عدد الشركات | رؤوس الأموال المصدرة | عدد الشركات | رؤوس الأموال المصدرة |
| الصناعة | ٢٧٧٤ | ٧١١٦,٧٦ | ١٣٣٨ | ٣٥٨٧,٠٨ | ١٦٨٠ | ٨٩٤١,١٥ | ١٩٦٤ | ٧٠٠٩,٧٩ |
| الزراعة | ٢٩٦ | ٧٧١,٤٩ | ٣٠٣ | ١٥١,٥٣ | ٨٩٥ | ١٧١٧,٨٩ | ١١٣٩ | ٢٢٧٩,٨٧ |
| التشييد | ٢٢١ | ١٣٥٢,٤٩ | ٢٤٧ | ٨١٨,٧ | ٤٧١ | ٢٦٩١,٦ | ١٢٩٠ | ٤٧٩٣,٢١ |
| السياحة | ٤٢٨ | ٤٨٥٣,٩٨ | ٣٣٨ | ١٨٥٣,٩٨ | ٣٠٨ | ٥٧٠٤,٧٩ | ٣٨٣ | ٣١٧٩,٨٥ |
| الخدمات | ٢٠٦٨ | ٢٤٠٤,٣٤ | ١٣٤٢ | ١٩٩٧,٧٣ | ١٩٣٠ | ٥٣١٢,٩٩ | ٢٧٤٢ | ٤٠٠٩,٣٥ |
| الخدمات التمويلية | ٨٨ | ٧٢٠,٧٣ | ٧٦ | ٢٠٩٠,٥٢ | ٤٧٥ | ٢١١١,٥٦ | ٨٠ | ١٥٥٨,٢٩ |
| الاتصالات وتكنولوجيا (م) | ٤١٣ | ٥٧٦,١٣ | ٢٠٨ | ٥٢٤,٩١ | ٢٧٣ | ١٠٣٩٨,١٥ | ٣٤١ | ٢٥٨,١١١ |
| الإجمالى | ٦٢٨٨ | ١٧٧٩٦ | ٣٨٥٢ | ١١٣٢٤ | ٦٠٣٢ | ٣٦٨٧٨ | ٧٩٣٩ | ٢٣٠٨٨ |

المصدر : الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

- ولقد شهد قطاع الخدمات تأسيس أكبر عدد من الشركات خلال العام المالى ٢٠٠٨/٢٠٠٧ حيث تم تأسيس ٢٧٤٢ شركة برؤوس أموال مصدرة بلغت قيمتها نحو ٤٠٠٩,٣٥ مليون جنيه، بينما شهد قطاع الصناعة أكبر رأس مال مصدر حيث تم تأسيس ١٩٦٤ شركة برؤوس أموال مصدرة بلغت قيمتها نحو ٧٠٠٩,٧٩ مليون جنيه[١]، كما شهدت قطاعات التشييد، والخدمات، والزراعة، والسياحة نمو ملحوظاً فى عدد الشركات الجديدة المؤسسة هذا العام مقارنة بالعام السابق، حيث بلغ عدد الشركات الجديدة المؤسسة ١٢٩٠ شركة برؤوس أموال مصدرة بلغت قيمتها نحو ٤٧٩٣ مليون جنيه خلال العام المالى ٢٠٠٨/٢٠٠٧ مقارنة بـ ٤٧١ شركة جديدة برؤوس أموال مصدرة بلغت قيمتها نحو ٢٦٩١,٦ مليون جنيه خلال العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٦. وشهد

(١) تقرير أداء وزارة الاستثمار والهيئات التابعة لها عن العام المالى ٢٠٠٨/٢٠٠٧، ص١٧.

تأسيس الشركات فى قطاع الخدمات ارتفاعاً بلغت نسبته ٤٢٪، حيث ارتفع عدد الشركات الجديدة المؤسسة من ١٩٣٠ شركة جديدة برؤوس أموال مصدرة بلغت قيمتها نحو ٥٣٢١,٩ مليون جنيه خلال العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٧ إلى ٢٧٤٢ شركة جديدة برؤوس أموال مصدرة بلغت قيمتها نحو ٤٠٠٩,٣٥ مليون جنيه خلال العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٨، أما قطاع الزراعة فقد شهدت التأسيسات الجديدة ارتفاعاً بنسبة ٢٧٪ من خلال تأسيس ١١٣٩ شركة جديدة برؤوس أموال مصدرة بلغت قيمتها ١٧١٧,٨٩ مليون جنيه خلال العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٧[1].

- وإذا نظرنا إلى عدد المشروعات الصناعية التى تم تأسيسها داخل البلاد فى ٢٠٠٧/٢٠٠٨، ورؤوس الأموال المصدرة لهذه المشروعات، لتبين لنا أن هذه الزيادة فى حجم المشروعات الصناعية الصغيرة بالمقارنة بحجم المشروعات الصناعية الكبيرة، ليس من شأنها أن تساهم في إدخال التكنولوجيا المتقدمة، نظراً لأن هذه التكنولوجيا تحتاج إلى استثمارات كبيرة. خاصة وأن توزيع القطاع النسبى لرؤوس الأموال المصدرة للشركات الجديدة المؤسسة العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٨ يبين أن الصناعة حصلت على نسبة ٣٠,٤ من جملة الأموال المصدرة، ثم قطاع التشييد بنسبة ٢٠,٨٪، ثم قطاع الخدمات بنسبة ١٧,٤٪ ثم السياحة بنسبة ١٣,٨٪ ثم الزراعة بنسبة ٩,٩٪ والخدمات التمويلية بنسبة ٦,٧٪ وجاءت الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فى المرحلة الأخيرة بنسبة ١,١٪ وهى نسب لا تتناسب مع عدد الشركات الجديدة المؤسسة فى كل قطاع خاصة فى القطاع الصناعى وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

أما إذا نظرنا إلى المشروعات الاستثمارية المقامة بنظام المناطق الحرة، نجد أن عدد الشركات القائمة فى تلك المناطق فى العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بلغ (١١٣٨) شركة، حجم نشاطها ١٥,٨ مليار دولار، ورؤوس أموالها (٦,٩٤٦) مليون دولار، والمساهمة الأجنبية فى رؤوس أموال هذه الشركات يقدر بـ ١,٩٩٠ مليون دولار .

(١) تقرير أداء وزارة الاستثمار والهيئات التابعة لها عن العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ، ص١٨.

أما فى العام المالى ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ، فقد بلغ عدد الشركات القائمة (١١٦٦) برأس مال يقدر بـ (٧,٤٠٤) مليون دولار ، والمساهمات الأجنبية فى رؤوس أموال هذه الشركات (١,٨٧٣) مليون دولار[١] . راجع الجدول التالى .

**المؤشرات الأولية لأداء نشاط مشروعات المناطق الحرة**

| البيـــــــان | العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٨ | العام المالى ٢٠٠٨/٢٠٠٩ |
|---|---|---|
| عدد الشركات القائمة | ١١٣٨ | ١١٦٦ |
| رؤوس أموال الشركات القائمة | ٦,٩٤٦ مليون دولار | ٧,٤٠٤ مليون دولار |
| المساهمة الأجنبية فى رؤوس أموال هذه الشركات | ١,٩٩٠ مليون دولار | ١,٨٧٣ مليون دولار |
| حجم النشاط | ١٦,٨٢١ مليون دولار | ١١,٨٣٣ مليون دولار |

المصدر : الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة :

وبتحليل البيانات الواردة فى الجدول السابق يتبين عدد المشروعات المقامة ورؤوس أموالها يتبين أن لدى هذه الشركات استطاعة على استخدام التكنولوجيا وبالتالى نقلها إلى مصر .

**ثانيا: الشكل القانونى للشركات الاستثمارية:**

ويستخدم هذا المؤشر على اعتبار أن من طبيعة شركات الأموال (شركات المساهمة والمسئولية المحدودة والتوصية بالأسهم) توفير رؤوس أموال كبيرة ، وبالتالى إتاحة الفرصة لاستخدام الفنون الإنتاجية الحديثة[٢] .

وبالرجوع إلى بيانات الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة عن إجمالى عدد الشركات الجديدة التى أسسها القطاع الخاص المصرى والعربى والأجنبى خلال شهر سبتمبر ٢٠٠٩ نجد أن عدد (٤٨٤) شركة تم تأسيسها ، فيما تأسس عدد ٤٢٠ شركة خلال شهر سبتمبر ٢٠٠٨[٣] ، وقد تصدرت «الشركات المساهمة» الأشكال القانونية من حيث عدد الشركات التى تم تأسيسها فى تلك الفترة بواقع ٣٢,٢٪ من

(١) وزارة الاستثمار، تقرير أداء وزارة الاستثمار والجهات التابعة لها عن العام المالى ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩. ص٦٢.
(٢) د. السيد السيد عبدالمولى. المعاملة الضريبية للاستثمارات الأجنبية، دار النهضة العربية، ١٩٩٠، ص١٧٦.
(٣) تقرير الاستثمار الشهرى. الإصدار رقم ٩ سبتمبر ٢٠٠٩. الصادر عن وزارة الاستثمار ص١١ .

الشركات الجديدة تلتها شركات المسئولية المحدودة، بواقع ٢٧,٧٪. ثم الشركات الفردية بنسبة ٢٥,٨٪. ثم جاءت شركة التوصية البسيطة بواقع ٧,٦٪ وشركات التضامن بنصيب يقدر بحوالى ٦,٦٪[١]. كما بلغ إجمالى عدد الشركات الجديدة التى أسسها القطاع الخاص المصرى والعربى والأجنبى خلال شهر أكتوبر ٢٠٠٩ عدد (٦٠٨) شركة، فيما تأسس عدد ٤٦٥ شركة خلال شهر أكتوبر ٢٠٠٨، وتصدرت «الشركات المساهمة» الأشكال القانونية من حيث عدد الشركات التى تم تأسيسها خلال تلك الفترة بنسبة ٣٠,٩٪ من الشركات الجديدة، تلتها شركات المسئولية المحدودة بنسبة ٢٨,٩٪[٢].

والقراءة السابقة للبيانات الواردة فى تقارير الاستثمار يظهر وجود نسبة لا بأس بها من المشروعات الاستثمارية التى اتخذت شكل شركات الأموال (شركات المساهمة ـ شركات المسئولية المحدودة)، وهى شركات كما قلنا لديها القدرة على توفير رؤوس أموال كبيرة، وبالتالى إتاحة الفرصة لاستخدام الفنون الإنتاجية الحديثة. وبالتالى فتلك الشركات تساهم بشكل أو بآخر فى نقل التكنولوجيا إلى مصر، إلا أنها لا تسعى لتطوير التكنولوجيا التى تصطحبها معها بهدف المساهمة فى معالجة المشاكل الاقتصادية المصرية بقدر خدمتها لأهدافها الخاصة والتى تتمثل فى الحصول على أكبر عائد ممكن، حيث تستخدم بعض المشروعات الاستثمارية تكنولوجيا كثيفة الاستخدام لرأس المال، فى حين أن ما يلائم الاقتصاد المصرى استخدام أساليب تكنولوجية كثيفة الاستخدام لليد العاملة لخلق فرص عمل للعمالة المصرية للمساهمة فى حل مشكلة البطالة فى مصر.

(١) تقرير الاستثمار الشهرى. الإصدار رقم ٩ سبتمبر ٢٠٠٩، ص١٢، الصادر عن وزارة الاستثمار.
(٢) تقرير الاستثمار الشهرى. الإصدار رقم ١٠ أكتوبر ٢٠٠٩، ص١٢، ١٣. الصادر عن وزارة الاستثمار.

## المطلب الثالث
## الاستثمارات الأجنبية ومشكلة البطالة فى مصر

إن التحدى الثانى من التحديات الاقتصادية التى تواجه دول العالم الثالث، ومن بينها (مصر) تتمثل فى استغلال القيمة محلياً فى شكل عمالة، خاصة فى ظل التزايد غير المخطط للسكان وما ينجم عنه من آثار سيئة، حيث تبتلع الزيادة السكانية كل زيادة فى الإنتاج، وتستنزف كل عائد للجهد البشرى المبذول وكل مصدر للثروة الطبيعية ومستوى الخدمات، الأمر الذى يؤدى إلى ضياع جهود التنمية المبذولة بواسطة الدولة.

والاستثمارات الأجنبية يمكن أن تساهم فى خلق فرص للعمل فى الدول المضيفة لها، وبالتالى تساهم فى حل مشكلة البطالة فى هذه الدول، لذا فهى موضع ترحيب من جانب الدول المتقدمة والدول النامية على السواء[1].

- ويمكن أن تساهم الاستثمارات الأجنبية فى خلق فرص للعمل وذلك فى ضوء الاعتبارات والافتراضات الآتية[2]:

- أن وجود الشركات عابرة القارات التى تقوم بالاستثمار فى الدول المضيفة سوف يؤدى إلى خلق علاقات تكامل رأسية أمامية وخلفية بين أوجه النشاط الاقتصادى المختلفة فى الدولة، من خلال تشجيع المواطنين على إنشاء مشروعات لتقديم الخدمات المساعدة اللازمة، أو المواد الخام للشركات الأجنبية، وهذا سوف يؤدى إلى زيادة عدد المشروعات الوطنية الجديدة وتنشيط صناعة المقاولات وغيرها ومن ثم خلق فرص جديدة للعمل .
- أن الشركات الاستثمارية الأجنبية سوف تقوم بدفع ضرائب على الأرباح المحققة، وهذا سوف يؤدى إلى زيادة عوائد الدولة، ومع بقاء العوامل الأخرى

---

(1) Pierr – Andre corrpron: decouverte de l'econnmoic investissement, dans, cahiers français, No. 279, Janvier 1997, P. 80.
- Denis Tersen et jean- LUC Bricout: L'investissement international, Armand colin, Parisk 1990, P. 184.

(٢) د. عبد السلام أبو قحف: نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية ـ مؤسسة شباب الجامعة ـ ١٩٨٩، ص١٧٤ـ ١٧٦.

ثابتة فإن زيادة عوائد الدولة سوف يمكنها من التوسع فى إنشاء مشروعات استثمارية (صناعية وتجارية وخدمية... إلخ) جديدة ومن ثم سيترتب على هذا خلق فرص جديدة للعمل.

- إن توسع الشركات الاستثمارية الأجنبية فى أنشطتها سواء على المستوى الأفقى أو الرأسى مع الانتشار الجغرافى لهذه الأنشطة سوف يؤدى إلى خلق فرص عمل جديدة.
- إن إنشاء المشروعات الاستثمارية الموجهة للتصدير، والمشروعات كثيفة العمالة فى المناطق الحرة سوف يؤدى إلى خلق العديد من فرص العمل الجديدة.

ويوضح الجدول التالى عدد السكان وقوة العمل والعمالة والبطالة خلال الفترة من ٢٠٠٤-٢٠٠٨ : العدد بالمئات

| البيـــــــــــان | ٢٠٠٤ | ٢٠٠٥ | ٢٠٠٦ | ٢٠٠٧ | ٢٠٠٨ |
|---|---|---|---|---|---|
| قوة العمل | ٢٠٨٧١٣ | ٢١٧٩١٦ | ٢٢٨٧٨٢ | ٢٣٨٥٩١ | ٢٤٦٥١٣ |
| المشتغلون | ١٨٧١٧٥ | ١٩٣٤١٧ | ٢٠٤٤٣٦ | ٢١٧٢٣٩ | ٢٢٥٠٧٣ |
| المتعطلون | ٢١٥٣٩ | ٢٤٤٩٧ | ٢٤٣٤٥ | ٢١٣٥٢ | ٢١٤٤٠ |
| معدل البطالة | ١٠,٣٢ | ١١,٢٤ | ١٠,٦ | ٨,٩ | ٨,٧ |

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

فبمراجعة التقارير الاقتصادية التى تبين حجم قوة العمل والبطالة فى مصر تبين لنا أن قوة العمل بلغت خلال السنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠٣، ٢٠,٢ مليون نسمة بما يمثل ٣٠,٠٪ من إجمالى عدد السكان، مقابل ١٩,٧ مليون نسمة وبما يمثل ٢٩,٩٪ فى السنة المالية السابقة. كما ارتفع عدد المشتغلين، ليصل إلى ١٨,٢ مليون نسمة مقابل ١٨,٠ مليون نسمة بمعدل نمو ١,١٪ استوعب قطاع الزراعة والرى والصيد ٢٨,٣٪ من إجمالى عدد المشتغلين، وقطاع الحكومة العامة ٢٥,١٪ وقطاع الصناعات التحويلية ١٢,٠٪، وقطاع تجارة الجملة والتجزئة ٨,٦٪، إلا أنه نظراً لنمو

قوة العمل بما يفوق معدل النمو فى عدد المشتغلين، ارتفع معدل البطالة ليصل إلى ٩,٩٪ خلال السنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠٣ مقابل ٩٪ خلال السنة المالية السابقة[١].

كما أظهرت بيانات متابعة الأداء الاقتصادى أن قوة العمل بلغت ٢١,٨ مليون نسمة، تمثل ٣٠,٦٪ من إجمالى عدد السكان فى منتصف السنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦ (مقابل ٢١,٢ مليون نسمة فى السنة السابقة بمعدل نمو ٢,٨٪). وقد أدى التوسع فى الإنفاق الاستثمارى خلال سنة التقرير إلى إتاحة مزيد من فرص العمل حيث زاد عدد المشتغلين عن ٦٠٠ ألف فرد وبمعدل ٣,٤٪ ليبلغ ١٩,٦٥ مليون نسمة وبالتالى تراجع معدل البطالة إلى ١٠,٠٪ مقابل ١٠,٣٪ فى السنة المالية السابقة[٢]. وكما هو موضح فى الجدول السابق، بلغت قوة العمل فى عام ٢٠٠٧م، ٢٣٨٥٩١ نسمة، كان عدد المشتغلين ٢١٧٢٣٩، والمتعطلون ٢١٣٥٢ بمعدل بطالة قدر بـ٨,٩٪ وفى عام ٢٠٠٨م ارتفعت قوة العمل لتصل إلى ٢٤٦٥١٣ نسمة، بلغ عدد المشتغلون ٢٢٥٠٧٣، والمتعطلون ٢١٤٤٠ مما أدى إلى انخفاض معدل البطالة ليصل إلى ٨,٧٪.

كما توضح بيانات متابعة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية تراجع فرص العمل الجديدة بنحو ١٣٪ خلال السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ لتصل إلى ٦٠٠ ألف فرصة عمل، وصاحب ذلك ارتفاع معدل البطالة ليصل إلى ٩,٤٪. وجاء ذلك نتيجة لتراجع الاستثمارات وانخفاض معدل النمو الاقتصادى تأثراً باستمرار تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية[٣].

ونظراً للزيادة المستمرة فى قوة العمل على النحو السابق ذكره، ورغبة الدولة فى خلق فرص عمل جديدة للحد من مشكلة البطالة، كان من الأهداف الأساسية لسياسة تشجيع الاستثمار فى مصر المساهمة فى حل مشكلة البطالة، وذلك بخلق فرص عمل جديدة من خلال المشروعات الاستثمارية الخاضعة لقوانين الاستثمار.

(١) البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣، ص٧٠، ٧١.
(٢) البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦، ص٦٤.
(٣) البنك المركزى المصرى. التقرير السنوى، ١٠٠٨/ ٢٠٠٩ ص٥٧.
- أيضاً: تقرير متابعة الأداء الاقتصادى والاجتماعى عن العام المالى ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩، ص٥١، ٥٢.

ولمعرفة الدور الذى يمكن أن تقوم به المشروعات الاستثمارية فى علاج مشكلة البطالة من خلال خلق فرص عمل جديدة وبالرجوع إلى تقارير أداء وزارة الاستثمار للعام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ، نجد أن تقديرات فرص العمل الجديدة فى الشركات الجديدة المؤسسة خلال العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بلغت نحو ٢٢٦,٠ ألف فرصة عمل جديدة، استحوذ قطاع الصناعة على النصيب الأكبر من تلك الفرص حيث بلغت تقديرات العمالة فى هذا القطاع نحو ١١٣٠٧٢ فرصة عمل بنسبة ٥١٪ من إجمالى فرص العمل المقدرة، يليه قطاع الخدمات بنحو ٣٤٩٦٥ فرصة عمل بنسبة ١٥٪ من إجمالى فرص العمل المقدرة، ثم قطاع الزراعة بنحو ٣٠٨٠ فرصة عمل جديدة بنسبة ١٣٪ من إجمالى فرص العمل المقدرة، ثم قطاع السياحة، ١٢٪، والتشييد ٦٪، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ٢٪، والخدمات التمويلية ١٪[1].

وإذا كانت مؤشرات الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر تشير إلى ارتفاع صافى تدفقات الاستثمار الأجنبى من ١١,١ مليار دولار فى العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٧ ليصل إلى ١٣,٢ مليار دولار خلال العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٨ احتلت به مصر المركز الأول على مستوى القارة الإفريقية طبقاً لما ورد بتقرير الاستثمار العالمى الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) لعام ٢٠٠٧ ، وقد استحوذ قطاع البترول خلال العام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ على نحو ٤,١ مليار دولار بما يمثل ٣١,١٪ من صافى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر مقارنة بحوالى ٣ مليار دولار خلال العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٧ بما يمثل ٢٧,٣٪ من صافى التدفقات. كما بلغ صافى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر فى القطاعات الاقتصادية غير البترولية نحو ٩,١ مليار دولار خلال العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٨ مقارنة بنحو ٨ مليار دولار خلال العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٧ . ويوضح الجدول التالى تطور صافى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر فى قطاع البترول والقطاعات الاقتصادية غير البترولية منذ العام المالى ٢٠٠٤/٢٠٠٥ وحتى العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٨ .

(١) الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، تقرير أداء وزارة الاستثمار للعام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ص٢١، ٢٢.

| البيـــــــــــان | العام المالى ٢٠٠٤/٢٠٠٥ | العام المالى ٢٠٠٥/٢٠٠٦ | العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٧ | العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٨ |
|---|---|---|---|---|
| صافى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر فى قطاع البترول | ٢٥٤٠,٣ | ١٨٣٢,٢ | ٣٠١٤,٨ | ٤١٠٠,٠ |
| تأسيس شركات جديدة وزيادة رؤوس أموالها | ٩٢٥,٥ | ٣٣٤٧,٨ | ٥٢٠٠,٠ | ٦٤٠٠,٠ |
| حصيلة طرح شركات واصول إنتاجية لغير المقيمين❖ | ٤١٩,٥ | ٩٠٥,٧ | ٢٨٠٠,٠ | ٢٣٠٠,٠ |
| استثمارات عقارية | ١٦,٥ | ٢٥,٧ | ٣٩,٠ | ٤٠٠,٠ |
| صافى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر | ٣٩٠١,٨ | ٦١١١,٤ | ١١٠٥٣,٢ | ١٣٢٠٠,٠ |

❖ تشمل طرح أصول وشركات مملوكة للدولة والقطاع الخاص.
المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

فقد استحوذ تأسيس الشركات الجديدة والتوسعات فى الشركات القائمة بالفعل خلال العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٨ على ٦٤٠٠ مليون دولار من صافى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر، وبلغت حصيلة طرح الشركات والأصول الإنتاجية فى القطاعين الخاص والعام لغير المقيمين نحو ٢٣٠٠ مليون دولار، وبلغ صافى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر فى قطاع العقارات نحو ٤٠٠ مليون دولار.

وبتحليل البيانات السابقة نلحظ استحواذ قطاع البترول على ٣١,١٪ من صافى تدفقات الاستثمار الأجنبى، وعمليات استخراج المعادن والبترول والغاز الطبيعى باعتبارها تمثل أهم قطاعات الاستثمار فى مصر لا توفر عموماً إلا قدر محدود من فرص العمل، خاصة بالنسبة للمشروعات التى تنطوى على مشاركات لشركات غير وطنية، حيث أن هذه الشركات تترع إلى استخدام تكنولوجيات وعمليات أكثر استخداماً لرأس المال مقارنة بالشركات المحلية، ويكون نطاق الروابط الخلفية بصورة عامة صغيراً نسبياً فى الصناعات الاستخراجية، ويضاف إلى ذلك أن الشركات الأجنبية المنتسبة تترع إلى حد أبعد، إلى استخدام الموردين الأجانب لمختلف الإمدادات والمدخلات[1] فإذا أضفنا أن نسبة أخرى من صافى التدفقات تقدر ٢,٣٠٠ مليار دولار هى حصيلة طرح شركات وأصول إنتاجية لغير المقيمين، وهى نسبة يمكن استبعادها هى الأخرى. لأمكننا القول بأنه إذا كانت

(١) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمى ٢٠٠٧.
الشركات عبر الوطنية والصناعات الاستخراجية، والتنمية. مرجع سابق ص٣٨-٤٠.

المشروعات الاستثمارية الأجنبية قد تساهم فى توفير فرص عمل للعمالة المصرية خاصة فى القطاعات الاقتصادية غير البترولية، فإن الفضل فى ذلك يرجع إلى مساهمات رؤوس الأموال المصرية فى هذه المشروعات والتى بلغت عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧، ٦٣,٠٪ من رأس مال المشروع بينما كانت مساهمات رأس المال الأجنبى تقدر بـ٤,٦٪، وفى عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بلغت مساهمات المصريين ٦٦,٢٪ بينما مساهمات الأجانب قدرت بـ١٠,٦٪[(١)]. وفى عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ بلغت مساهمات المصريين ٧٤٪ والعرب ٩٪ والأجانب ١٧٪[(٢)].

أما عن الدور الذى يلعبه نشاط مشروعات المناطق الحرة فى توفير فرص عمل فيمكن تحليله من خلال البيانات الواردة عن الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة من خلال قراءة مؤشرات نشاط مشروعات تلك المناطق:

**تطور حجم نشاط المناطق الحرة وفرص العمل والصادرات**

| البيـــــان | العـــام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٨ | العـــام المالى ٢٠٠٨/٢٠٠٩ |
|---|---|---|
| المساحة الإجمالية المتاحة للمناطق الحرة | ١٠,٦١ مليون م٢ | ١٥,٦١ مليون م٢ |
| عدد الشركات القائمة | ١,١٣٨ شركة | ١,١٦٦ شركة |
| رؤوس أموال الشركات القائمة | ٦,٩٤٦ مليون دولار | ٧,٤٠٤ مليون دولار |
| المساهمات الأجنبية فى رؤوس أموال هذه الشركات | ١,٩٩٠ مليون دولار | ١,٨٧٣ مليون دولار |
| فرص العمل التى توفرها هذه الشركات | ٢٣١ ألف فرصة عمل | ٢١٧ ألف فرصة عمل |
| الأجور السنوية | ٢٣١ مليون دولار | ٢١٩ مليون دولار |
| حجم النشاط | ١٦,٨٢١ مليون دولار | ١١,٨٣٣ مليون دولار |
| حجم الصادرات السلعية الإجمالية | ١٢,١٨٧ مليون دولار | ٦,٧١٠ مليون دولار |
| حجم الصادرات السلعية خارج البلاد | ٥,٩٦٣ مليون دولار | ٣,٠٨٨ مليون دولار |
| حجم الواردات من السوق المحلى | ٢,٥٣٢ مليون دولار | ٨٦١ مليون دولار |

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

فالمؤشرات الواردة فى الجدول السابق تظهر الدور الفعال لنشاط المناطق الحرة عموماً فى توفير فرص عمل للعمالة المصرية عن طريق العمل المباشر داخل نطاق المناطق، أو عن طريق حجم واردات تلك المناطق من السوق المحلى .

(١) تقرير أداء وزارة الاستثمار للعام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ص٢١.
(٢) تقرير أداء وزارة الاستثمار للعام المالى ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ص٢٣.

## المطلب الرابع
## الاستثمارات الأجنبية وسد فجوة الموارد المحلية

تعانى البلدان النامية نقصاً شديداً فى الادخار، فى الوقت الذى تحتاج فيه إلى استثمارات كبيرة، وينتج عن ذلك وجود فجوة كبيرة بين الادخار والاستثمار مما يعيق تحقيق تنمية حقيقية فى هذه الدول، وهذه الفجوة تمثل خللاً من وجهة نظر صندوق النقد الدولى يتطلب معالجتها إتباع عدة سياسات من بينها تشجيع الاستثمار الأجنبى المباشر.

- ولمعرفة دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى علاج وسد فجوة الموارد المحلية سوف نقوم بعرض وتحليل معدل الادخار المحلى، ومعدل الاستثمارات المحلية فى مصر وفقاً للجدول التالى:

**تطور حجم فجوة الموارد المحلية (٢٠٠١/٢٠٠٢ـ ٢٠٠٦/٢٠٠٧)**

| السنة | معدل الاستثمار | معدل الإدخار | فجوة الموارد المحلية |
|---|---|---|---|
| ٢٠٠٢/٢٠٠١ | ١٨ | ١٣,٦ | ٤,٤٪ |
| ٢٠٠٣/٢٠٠٢ | ١٦,٩ | ١٤,٣ | ٢,٦٪ |
| ٢٠٠٤/٢٠٠٣ | ١٦,٩ | ١٥,٦ | ١,٣٪ |
| ٢٠٠٥/٢٠٠٤ | ١٨ | ١٥,٧ | ٢,٣٪ |
| ٢٠٠٦/٢٠٠٥ | ١٨,٧ | ١٦,٣ | ٢,٤٪ |
| ٢٠٠٧/٢٠٠٦ | ٢١,٢ | ١٧ | ٤,٢٪ |

أشارت سابقاً بعض الدراسات الهامة أن معدلات تدفقات رؤوس الأموال العربية والأجنبية إلى مصر ومساهمتها فى علاج فجوة الادخار المحلى فى الفترة من (١٩٩٢/١٩٩٣ـ ١٩٩٦/١٩٩٧) كانت ضعيفة للغاية[١].

والجدول السابق يبين لنا استقرار حجم الفجوة بين معدل الاستثمار ومعدل الادخار المحلى عند مستوى يعادل ٢,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى عام

(١) سميحة السيد فوزى، الاقتصاد المصرى والشركات متعدية الجنسية فى ضوء المتغيرات المحلية والدولية، مؤتمر تحرير الاقتصاد المصرى واندماجه فى السوق العالمى ٢-٣ مايو ١٩٩٢، القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية ص٢٢-٣٠.

٢٠٠٥/٢٠٠٦ وذلك نتيجة تقارب نمو كلا المتغيرين، حيث ارتفع معدل الادخار إلى ١٦,٣٪ من الناتج مقابل ١٥,٧٪ فى العام السابق، وزاد معدل الاستثمار من ١٨٪ إلى ١٨,٧٪. ومع ذلك، تظل معدلات الادخار والاستثمار دون المستوى المنشود الذى يتوافق مع ما هو مستهدف تحقيقه مستقبلاً من معدلات نمو أكثر طموحاً[١]. خاصة مع ارتفاع تلك الفجوة لتصل إلى ٤,٢٪ فى عام ٢٠٠٧ والواقع أن الطفرة التى تحققت مع زيادة صافى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر من ٦,١ مليار دولار عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ إلى ١١,١ مليار دولار عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ بنسبة زيادة ٨٢٪ واصلت اتجاهها التصاعدى حيث بلغت نحو ١٣,٣ مليار دولار فى عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بنسبة زيادة ١٩٪، ولقد ساهمت الاستثمارات الأجنبية فى زيادة حجم التمويل الخارجى المتاح لعملية التنمية وبالتالى فى تحقيق معدل استثمار مرتفع (٢١,٢٪) وسد فجوة الموارد المحلية الناتجة عن نمو الاستثمارات بمعدل أسرع من معدل نمو الادخار المحلى. وقد أسفرت هذه التطورات الإيجابية عن ارتفاع مطرد فى الاستثمار الأجنبى المباشر للناتج المحلى الإجمالى ليستقر عند نحو ٨٪ فى عامى ٢٠٠٦/٢٠٠٧، ٢٠٠٧/٢٠٠٨. ومن التطورات الهامة التى شهدتها تدفقات الاستثمار الأجنبى تغير هيكلها القطاعى لصالح الأنشطة غير البترولية والتى صارت تستحوذ على الشطر الأكبر من الاستثمارات الأجنبية (٤٧٪-٥٥٪) بعد أن كانت لا تتعدى نسبتها ٢٤٪ فى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥[٢].

وكما سبق أن ذكرنا يعكس هيكل رؤوس أموال الشركات حسب الجنسية استئثار المصريين بنحو ٦٤٪ من الإجمالى، والعرب بنسبة ٢٥٪ والأجانب بنسبة ١١٪ تقريباً، والملاحظ تصاعد نسبة مساهمة العرب والمصريين على حساب المساهمة الأجنبية التى تراجعت من ٢٥٪ إلى ١١٪ خلال الفترة يناير/ يونيو ٢٠٠٧ بالمقارنة بالفترة المناظرة من العام السابق[٣].

(١) الأداء الاقتصادى وإنجازات التنمية، تقرير متابعة خطة عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ والربع الأخير من العام (إبريل-يونيو) ص٤ (وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية).

(٢) UNCTAD, World Investment Recport, 2006.

(٣) الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من انخفاض مساهمات المصريين فى رؤوس أموال شركات الاستثمار وتوسعاتها من نحو ٣٢ مليار جنيه إلى ٢٣,٥ مليار جنيه خلال الفترة (يوليو - ديسمبر ٢٠٠٧) إلا أنها ما زالت تستحوذ على النصيب الأكبر من هذه المساهمات أكثر من ٥٠٪ من جملة رؤوس الأموال[١].

وإذا كانت الاستثمارات الأجنبية والعربية قد ساهمت فى تراجع معدل نمو فجوة الموارد المحلية، إلا أن تحسن الأداء الاقتصادى خلال النصف الأول من السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ مدعوماً بزيادة إجمالى الاستثمارات الخاصة والعامة، وارتفاع معدل نمو الصادرات السلعية والخدمية، وانخفاض معدل نمو الواردات السلعية والخدمية خلال نفس الفترة كان له انعكاسات أيضاً على تراجع معدل نمو فجوة الموارد المحلية، وهو ما يعزى أساساً إلى تصاعد الادخار المحلى الإجمالى بمعدل كبير، ومن العوامل التى ساعدت على تلك الزيادة فى الادخار، استحداث بعض البنوك لأنظمة ادخارية جديدة، فضلاً عن دور صناديق الاستثمار الجديدة التى بدأت فى مزاولة نشاطها خلال تلك الفترة فى تشجيع الادخار[٢].

من كل ما سبق نخلص: إلى أن مساهمات رأس المال العربى والأجنبى فى علاج فجوة الموارد المحلية كانت مساهمة إيجابية وعنصراً له وزنه فى مجموع الاستثمار فى مصر.

(١) تقرير متابعة التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن الربع الثانى والنصف الأول لخطة العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٨، وزارة التنمية الاقتصادية. مصر ص١٥، ١٦.
(٢) البنك المركزى المصرى، المجلة الاقتصادية، المجلد السابع والأربعون، العدد الثانى ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧، ص٧، ٨.

## خاتمـــــة

- يعتبر تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة أحد أهم ملامح الألفية الثالثة نظراً لما تلعبه الشركات غير الوطنية فى التجارة الدولية وفى إعادة توطين الوحدات الإنتاجية فى مختلف أقاليم العالم، ولكن على الرغم من نمو تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر فى فئات الاقتصاد الثلاث كلها وهى، اقتصاديات البلدان المتقدمة، واقتصاديات البلدان النامية، والاقتصاديات الانتقالية، إلا أن معظم المؤشرات تفيد تركز معظم هذه الاستثمارات (الداخلة، والخارجة) فى عدد كبير من الدول المتقدمة، مع استفادة عدد محدود من الدول النامية فى مقدمتهم الصين والهند وبعض دول أمريكا اللاتينية، بينما كانت حصة بقية دول العالم ضئيلة للغاية، حيث كانت حصة قارة إفريقيا عام ٢٠٠٦ على سبيل المثال ٢,٧٪ من الاستثمار الأجنبى المباشر العالمى.
- تعمل الشركات دولية النشاط على الاستثمار فى المناطق التى ترتفع فيها معدلات الربح، مع تنويع وتغيير نشاطها ومراكز إنتاجها بما يتلاءم وتحقيق ذلك الهدف. كما تعمل على نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية المضيفة عن طريق الاستثمار المباشر، من خلال إنشاء فروع إنتاجية لإنتاج إحدى السلع التى تدهور الطلب عليها فى الوطن الأم لأسباب ترجع إلى التقادم التكنولوجى، أو تشبع السوق المحلى، أو ظهور سلع بديلة لها فى السوق المحلى.
- أنه فى إطار مراجعة أنظمة الحوافز والأطر التنظيمية الخاصة بالاستثمار الأجنبى فى مصر، وتحسن مناخ الاستثمار بصفة عامة، لاسيما من خلال خلق بيئة اقتصادية وسياسية ومؤسسية ملائمة، يتضح أن الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى مصر ما زالت على غير مستوى الطموحات المعقودة عليها، يؤكد ذلك أن رأس المال المصرى ما زال يشارك بالجزء الأكبر من إجمالى رؤوس الأموال المصدرة للشركات التى تم تأسيسها. مقارنة بمساهمات رأس المال العربى والأجنبى. وهذه ظاهرة إيجابية فى الواقع وليست سلبية .

- أن إسهامات الاستثمار الأجنبى المباشر فى علاج بعض أهم مشكلات الاقتصاد المصرى لم تكن على المستوى المطلوب، وتحتاج إلى كثير من المراجعات. (خاصة فى علاج عجز ميزان المدفوعات وسد الفجوة التكنولوجية فى مصر).
- أن الحوافز التى يمكن أن يمنحها أى قطر من الأقطار، كالحوافز الضريبية وتدنى الأجور (لا يعول عليها وحدها) لجذب الاستثمار الأجنبى، حيث لم تعد كافية، وعلى العموم فإنه كلما كانت قدرات المؤسسات المحلية لبلد ما ومواطن قوته التنافسية أفضل تزايدت الخيارات المتاحة له من حيث تمويل المشاريع وتنفيذها.
- وعلى العموم فإن الاهتمام بتحقيق الاستقرار الكلى للاقتصاد من أهم المحددات الحاكمة لجذب الاستثمار الأجنبى المباشر، سواء تمثل فى تحقيق معدلات مرتفعة من النمو للناتج المحلى الحقيقى، أو تلافى التقلبات العنيفة فى سعر الصرف الإسمى والتى يكون لها تأثير سلبى على تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر، وخاصة فيما يتعلق بالتقدير السليم لجدوى المشروعات والأرباح المحولة.

**التوصيات:**

- رغم ازدياد أهمية الاستثمارات الأجنبية كمصدر من مصادر تمويل التنمية الاقتصادية فى الدول النامية، إلا أنه لا ضرورة لتلك الاستثمارات التى لا تخدم الأهداف التنموية وتعبر عن أولويات القطر بشكل واضح. ومن ثم يجب مراجعة برامج إدارة الأصول فيما يتعلق بالخصخصة وطرح شركات وأصول إنتاجية للبيع لغير المقيمين.

ومن ثم يتطلب الأمر:

- وضع أفضلية لمشروعات الصناعات التصديرية ذات القيمة المضافة الكبيرة.
- التركيز على الاستفادة من المشروعات الاستثمارية ذات العمالة الكثيفة بما يحقق المساهمة فى حل مشكلة البطالة، مع إعطاء أولوية فى ذات الوقت

للمشروعات ذات التكوين الرأسمالى الضخم والتى يمكنها نقل التكنولوجيا المتقدمة، والتى تدخل مستلزمات الإنتاج المحلية (المكون المحلى) فى التصنيع.

- الاهتمام بعقد اتفاقيات ثنائية وجماعية سواء بين أطراف عربية أو أجنبية حيث أثبتت التقارير كفاءة وفاعلية تلك الاتفاقيات فى جذب الاستثمار الأجنبى المباشر.

تم بحمد الله وتوفيقه

والله المستعان وهو من وراء القصد

## المراجـــع

### أولاً: المراجع العربية:

١) الكتب والأبحاث والمقالات:

- إبراهيم شحاته. المشروعات المشتركة فى إطار التعاون العربى، مجلة السياسة الدولية، عدد (٤٠) أبريل ١٩٧٥.
- إبراهيم شحاته. المشروعات الاقتصادية الدولية المشتركة. مطبعة جامعة عين شمس، ١٩٧٩.
- أمنية زكى شبانة. «دور الاستثمار الأجنبى فى تمويل التنمية الاقتصادية فى مصر فى ظل آليات السوق» المؤتمر العلمى السنوى الثامن عشر للاقتصاديين المصريين ٧ـ ٩ أبريل، ١٩٩٤، القاهرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع.
- براكاش لونجانى وعساف روين: ما مدى فائدة الاستثمار الأجنبى المباشر للدولة النامية، مجلة التمويل والتنمية، المجلد ٣٨، العدد (٣)، صندوق النقد الدولى.
- جون هدسون، مارك هرندر. العلاقات الاقتصادية الدولية، تعريب طه منصور. دار المريخ، الرياض، ١٩٨٧.
- جيل بارتان. الاستثمار الدولى، ترجمة على مقلد وعلى زيعور، منشورات عويدات، الطبعة الثانية ١٩٧٠.
- حامد عبدالمجيد دراز، درو السياسة المالية فى ترشيد الاستثمار الأجنبى المباشر، مجلة غرفة الإسكندرية التجارية، العدد ٤٠٢، مايو ١٩٧٩.
- حسنى مهران. الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر وإمكانات تطويره، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الثامن، العدد الأول، ٢٠٠٠.
- خليل حسن خليل. دور رؤوس الأموال الأجنبية فى تنمية الاقتصاديات المتخلفة، مع دراسة خاصة بإقليم مصر، رسالة دكتوراه، حقوق القاهرة ١٩٦٠.

- خليل محمد خليل عطية. الدور التنموى للاستثمارات الأجنبية المباشرة فى العقدين الأخيرين من القرن العشرين من واقع تجربتى ماليزيا وإندونيسيا الحلقة ٣٠ من سلسلة الحلقات النقاشية التى نظمها مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى تحت عنوان «التمويل الدولى والاستثمار الأجنبى المباشر فى العالم الإسلامى» سبتمبر ٢٠٠٤ .
- رمزى زكى. (أزمة الديون الخارجية)، رؤية من العالم الثالث. القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨ .
- ..... الديون والتنمية: القروض الخارجية وآثارها على البلاد العربية، القاهرة، دار المستقبل العربى، ١٩٨٥ .
- ..... محنة الديون وسياسة التحرير، القاهرة. دار العالم الثالث، ١٩٩١ .
- زكاء مخلص الخالدى. «التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية هلى يكونا ماكينة النمو الاقتصادى للدول العربية» ندوة متطلبات التنمية فى الشرق الأوسط (المشرق والمغرب) فى ظل المستجدات المحلية والعالمية (٢٤-٢٦) سبتمبر ١٩٩٦ معهد التخطيط القومى بالتعاون مع مؤسسة فريدرش ناومان القاهرة.
- سميحة السيد فوزى. الاقتصاد المصرى والشركات متعدية الجنسية فى ضوء المتغيرات المحلية والدولية، مؤتمر تحرير الاقتصاد المصرى واندماجه فى السوق العالمى ٢٠٣ مايو ١٩٩٢ ، القاهرة، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية.
- سميحة القليوبى. تقييم شروط التعاقد والالتزام بالضمان فى عقود نقل التكنولوجيا، مجلة مصر المعاصرة لسنة ٧٧، العدد ٤٠٦ ، أكتوبر ١٩٨٦ .
- صلاح الدين عامر. المشروع الدولى العام. دراسة تحليلية، دار الفكر العربى، القاهرة، ١٩٧٨ .

- صفوت أحمد عبدالحفيظ، دور الاستثمارات الأجنبية فى تطوير أحكام القانون الدولى الخاص، دار المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٥.
- عبدالستار أبوغدة. التوجيه الإسلامى للاستثمار، دراسة منشورة بمجلة الاقتصاد الإسلامى الصادرة عن قسم البحوث والدراسات الاقتصادية، بنك دبى الإسلامى، العدد ١٧٣، السنة الخامسة عشرة، ربيع الآخر، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- عبدالحكيم مصطفى عبدالرحمن. المركز القانونى للمستثمر الأجنبى فى السودان بين القانون الداخلى والقانون الدولى. دار النهضة العربية ١٩٩٠.
- عبدالحميد محبوب. البعد الاقتصادى فى السياسة الخارجية الكورية، مؤتمر السياسة الخارجية الكورية ١٧ـ ١٨ فبراير، القاهرة، مركز الدراسات الأسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ١٩٩٧.
- عبدالسلام أبوقحف. اقتصاديات الاستثمار الدولى، الإسكندرية، المكتب العربى الحديث، الطبعة الثانية، ١٩٩١.
- عبدالواحد الفار، أحكام التعاون الدولى فى مجال التنمية الاقتصادية، عالم الكتب، القاهرة.
- عماد الشربينى، موقف المشرع المصرى من المشروعات متعددة القوميات، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٣٨٠، السنة الحادية والسبعون، إبريل ١٩٨٠.
- عمر البيلى، خديجة الأعسر، دور الاستثمار الأجنبى الخاص المباشر فى دعم القدرة التكنولوجية للبلاد العربية. مجلة شئون عربية العدد ٧٩، سبتمبر ١٩٩٤.
- على عبدالوهاب إبراهيم. الاستثمار الأجنبى المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية فى مصر فى الفترة (١٩٧٤ـ١٩٩٠).

- فرج عزت، إيهاب نديم. الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية الاقتصادية فى العالم، بحث مقدم إلى مؤتمر اقتصاديات الدول الإسلامية فى ظل العولمة، جامعة الأزهر ١٤٢٠هـ.
- كامل بكرى. الاقتصاد الدولى. التجارة والتمويل، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية ١٩٩٥.
- محمد رضا العدل. الاستثمار فى المنطقة العربية ومواجهة التوترات الراهنة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، جامعة الدول العربية، فبراير ٢٠٠٣.
- محمد رئيف مسعد عبده. الاقتصاد الدولى فى عصر التكتلات الدولية، دار الثقافة العربية ١٩٩٦-١٩٩٧.
- محمد زكى شافعى. التنمية الاقتصادية، الكتاب الثانى، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٧٠.
- محمد محمد السيد سرور. سياسة الإعفاءات فى ضرائب الدخل فى التشريع المصرى، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٩٢.
- ناهد عبداللطيف محيسن: تقييم لأداء المناطق الحرة فى عملية التنمية الاقتصادية، مجلة مصر المعاصرة، السنة ٩٠، العدد ٤٥٥-٤٥٦، يوليو/ أكتوبر ١٩٩٩.

٢) التقارير:

- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. تقارير الاستثمار العالمى (الأونكتاد). أعداد متفرقة.
- بنك مصر. قضايا الاستثمار الأجنبى المباشر فى البلدان النامية. نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر. أوراق بنك مصر البحثية، العدد (٢) ١٩٩٧.
- بنك مصر. الشركات متعددة الجنسية ودورها فى الاقتصاد المصرى، النشرة الاقتصادية، العدد ٢، السنة ٤٢، القاهرة ١٩٩٩.

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. التقرير السنوى لمناخ الاستثمار العربى، أعداد متفرقة.
- البنك الأهلى المصرى. دور الشركات العابرة للحدود فى الاستثمارات المباشرة، النشرة الاقتصادية، العددان الأول والثانى، ١٩٩٢.
- التقرير الاقتصادى العربى الموحد. أعداد متفرقة.
- تقارير أداء وزارة الاستثمار والجهات التابعة لها فى مصر.
- تقارير الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.
- التقرير السنوى. الصادر عن البنك المركزى المصرى، أعداد مختلفة.
- تقارير وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية (تقارير متابعة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أعداد متفرقة).
- البنك المركزى المصرى، النشرة الإحصائية.

## ثانياً: المراجع الأجنبية:

- AlAsrag Hussien. Foreign Direct Investment Development Policies in the Arab Countries, MPRA, 01 December 2005.
- Delaume (G.R.): la convention pour le reglement des defferends Relatifs aux investissements entre etats et Ressortissants d'autres etats. Clunet. 1966.
- Denis Tersen et jean- LUC Bricout: L'investissement intemationalk Armand colin, Parisk 1990.
- Dunning (J.H.). The Multinational Interprise, Allen and Unwin, London, 1977.
- DE VIA, G. (2001), Foreign Direct Investment and Multinational Enterprises, In the International Economics Theories, Themes and Debates (ed.) by Lawler K. and Seddighi, H., Financial Times, Prentice Hall, Great Britain.
- Gaballah Abd el fadil Bekheit elabd: Capitawx etrengers et development economique le cas de l'Egypte: 1960- 1980, Universite de Clermont 1. 1984.
- Gerard Blanc: Le Contrat International d'equipement Industriel- L'exemple Algerien- These de doctorat Universite d'aix Maserlle 111, 1980.
- Hans Berms. A Growth Model of Intention Direct Investment, American Economic Review Vol. 1X, no.3, June. 1970.
- IMF (1994), How Does Foreign Direct Investment Affect Economic Growth?, Washington, D.C.
- International Financial Corporation (1997), Foreign Direct Investment, World Bank, Washington, D.C.
- Michael P. Devereux: Investment, Saving, and Taxation in An Open Economy, in Oxford Review of Economic Policy, Vol. 12, No 2, 1996.

- MIGA (2001), Investment Promotion Toolkit, A Comprehensive guide to FDI Promotion, The World Bank, Washington, D.C.
- Moosa, I. A. (2002), Foreign Direct Investment, Theory, Evidence and Practice, Antony Row Ltd., Great Britain.
- Oman, C. (2000), Policy Competition for Foreign Direct Investment, OECD, Paris, France.
- Padma Mallompally and Karl P.: Foreign Direct Investment in Developing Countries, in, Finance and Development, March, 1999.
- Pierr – Andre corrpron: decouverte de l'econnmoic investissementk ansk cahiers francais, No. 279k Janvier 1997.
- Philippe Kahn, les problemes Juridiques des investissements etrangers dans les pays en voie de development "Rapport Preliminaire Helsenki 1966. The International Law Assaciation, Report of Fifty Second Conference". 839.
- Sachx J., "The Debt Overhang of Developing Countries", Ronald Findlay, ed., Debt Stalailization and Development: in Memory of Carlos Alejandro, Oxford Blachwell, 1988.
- UNCTAD Foreign Direct Investment and Development (Vol. 1). New York 1999.
- UNCTAD Press release 2803, Foreign Direct Investment into Developing Asia has weathered the Storm,

  http://ww.unctad.org/en/press/pr2803en.htm
- UNCTAD, World Investment Recport, 2006.
- UNCTAD (2003), WIR, FDI Policies for Development: National and International Perspectives, United Nations, Geneva.
- ..... (2002), WIR, Transnational Corporations and Export Competitiveness, United Nations, Geneva.
- ..... (2001), Host Country Operational Measures, United Nations, Geneva.
- ..... (1999), Foreign Direct Investment and Development, United Nations, Geneva.
- ..... (1999), WIR, Foreign Direct Investment and the Challenge of Development, United Nations, Geneva.
- ..... (1999), WIR, Trends and Determinants, United Nations, Geneva.
- United Nations (1999), Foreign Investment in the Arab World, Regional Symposium on Investment in the Arab World, 16-18 June 1999, Rabat, Morocco.
- World Bank, "Trends in Private Investment in Developing Countries 1994" Statistics for 1970- 92, Discussion Paper(20), W. B. & IFC, Washington, D. C. 1994.
- Yu Chen, 2002, Foreign Direct Investment and Manufacturing Proudctivity in Chaina, CERDI- University d'Auvergne.